السودان

السودان بلد نظام الحكم فيه جمهوري، ويُقدر أن عدد سكانه يصل إلى 39 مليون و400 ألف نسمة، وهو بلد تحكمه حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية التي تعتمد على ترتيب للمشاركة في السلطة تم التوصل إليه في شهر يناير/كانون الأول عام 2005، في إطار اتفاق السلام الشامل الذي أنهى حالة الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب التي استمرت لمدة 22 عام. تستمر الفترة التي تمارس فيها هذه الحكومة الإنتقالية الحكم في البلاد حتى تاريخ الانتخابات المزمع انعقادها عام 2009، وتتألف حكومة الوحدة الوطنية من حزب المؤتمر الوطني الذي يهيمن عليه إسلاميون من شمال البلاد ويحكمه الرئيس المتسلط عمر حسن البشير ومجموعة من المقربين منه، كما تتألف حكومة الوحدة الوطنية من الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي الجناح السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يتزعمه بشكل رئيسي مسيحيون وأتباع الأديان التقليدية والتي نشأت أصلاً في جنوب السودان. أعيد انتخاب البشير رئيساً للجمهورية في عام 2000، وفاز الحزب السياسي الذي ينتمي إليه البشير بـ 340 مقعد من إجمالي عدد المقاعد في البرلمان البالغ عددها 360 مقعد، وقد شاب هذه الانتخابات الكثير من العيوب، وقاطعتها جميع أحزاب المعارضة الرئيسية. تتولى الحركة الشعبية لتحرير السودان القيام بمهام الحزب الحاكم في حكومة الحكم الذاتي التي تم تأسيسها في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2005، وهي الحكومة التي أقرت دستورا منفصلا في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2005، ومن المزمع إجراء استفتاء في عام 2011 لتقرير ما إذا كان الجنوب سيصبح كيانا مستقلاً أم لا، وكانت سيطرة السلطات المدنية على قوات الأمن وعلى الميليشيات المتحالفة مع الحكومة فعالة عموماً، ومع ذلك، كانت هناك بعض الحالات التي تصرف فيها عناصر قوات الأمن وعناصر الميليشيات المتحالفة مع الحكومة بصورة مستقلة.

شاهد السودان عدة صراعات إثنية عنيفة خلال العام، إذ استمر الصراع الإثني في دارفور رغم توقيع الحكومة وفريق ميني ميناوي في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان على اتفاق سلام دارفور في شهر مايو/أيار 2006، واستمرت طوال العام الإساءات الخطيرة التي كانت ترتكبها القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة مع الحكومة (الجنجاويد) ومجموعات المتمردين في دارفور والفرق العشائرية، كما استمرت حالة التوتر والعنف قائمة في الجنوب بسبب تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وخلافاً لما كان عليه الحال في العام السابق، لم ترد تقارير عن أحداث عنف وقعت في شرق البلاد، حيث وقعت جبهة ثوار الشرق اتفاق سلام مع الحكومة في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2006. وكان الصراع على الحدود الغربية مع دولة تشاد منبثقاً إلى حد ما عن الصراع في دارفور، كما كان إلى حد ما يعود إلى قوات المتمردين في تشاد المتمركزين في دارفور والمعارضين لحكم الرئيس إدريس دبي رئيس جمهورية تشاد، ويُزعم أن حركة للمتمردين في أوغندا اسمها جيش الرب للمقاومة، توغلت عدة مرات في جنوب السودان واعتدت على المدنيين هناك وقتلتهم.

وفي دارفور ارتكبت القوات الحكومية والجنجاويد ومجموعات المتمردين في دارفور والفرق العشائرية إساءات خطيرة خلال العام، من بينها ما قيل أنه قتل حوالي 1600 شخص. وقامت عناصر الحكومة وميليشيات الجنجاويد والفرق العشائرية بتدمير العديد من القرى، وتعذيب الأهالي وارتكاب أعمال العنف ضد النساء. وكانت مجموعات المتمردين في دارفور مسؤولة عن جرائم اغتصاب النساء والاعتداء على قوافل المساعدات الإنسانية ومواقع تجمعها من أجل سرقة المعدات والمؤن، الأمر الذي أدى إلى تعريض العاملين على تقديم الخدمات الإنسانية لإصابات، كما أدت آثار جرائم القتل الجماعي إلى استمرار معاناة المدنيين. وفي عام 2004 أدلى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، السيد كولين باول بشهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، وقال فيها أن "حكومة السودان والجنجاويد يتحملان المسؤولية عن جرائم القتل الجماعي التي ارتكبت في دارفور". وقد أشار الرئيس بوش إلى الأحداث في دارفور مرات عديدة خلال العام ووصفها بأنها جرائم قتل جماعي. وتشير الأرقام المتاحة من الأمم المتحدة أن عدد القتلى تجاوز 200 ألف شخص وأن عدد المدنيين النازحين داخلياً يُقدر بحوالي 2 مليون و200 ألف شخص، كما يُقدر أن عدد اللاجئين الذي فروا إلى تشاد منذ بداية الصراع عام 2003 قد بلغ 231 ألف شخص، وظل الأمن يشكل مشكلة كبرى طوال العام، على الرغم من وجود قوة المراقبة الدولية التي تعمل تحت قيادة الاتحاد الإفريقي في دارفور (أي بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان أو "أميس").

وفي جنوب السودان أدى التأخير في تنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى استمرار إثارة زعزعة الأمن، إذ تأخر على وجه الخصوص تنفيذ الأحكام الخاصة بالترتيبات الأمنية التي تنظم تسريح القوات ونزع أسلحتهم وإعادة دمجهم في المجتمع، وظلت درجة العنف العشائري مرتفعة، ويُقال أن الحكومة في الخرطوم كانت تتولى تنسيق بعض أحداث العنف استجابة منها لارتفاع حالة التوتر بين الشمال والجنوب، وكانت العملية التي تولاها الجيش الشعبي لتحرير السودان لغرض دمج الميليشيات التي أشار

ظل سجل الحكومة في مجال حقوق الإنسان سيئاً، إذ وقعت إساءات عديدة خطيرة من بينها ما يلي: تم تضييق حقوق المواطنين في تغيير حكومتهم؛ وارتكبت القوات الحكومية ومجموعات أخرى في مختلف أنحاء البلاد متحالفة مع الحكومة جرائم قتل لم يصدر بشأنها قرار قضائي، وجرائم قتل أخرى غير مشروعة؛ وكانت قوات الأمن تعذب وتضرب الأشخاص، وكانت عناصرها تغتصب النساء وتعامل الأشخاص أو تعاقبهم على نحو غير إنساني؛ وكانت ظروف السجن قاسية؛ وكان المواطنون يتعرضون للتوقيف والاحتجاز بصورة عشوائية، بما في ذلك حرمان من يشتبه في أنهم يعارضون الحكومة من الاتصال بأي شخص طوال فترة احتجازهم التي تستمر لفترات طويلة قبل محاكمتهم؛ وكان الجهاز التنفيذي يتدخل في عمل الجهاز القضائي ويحرم المواطنين من المحاكمة المشروعة؛ وكان الذكور دون سن الرشد يُرغمون على الانخراط في القوات المسلحة؛ وكانت عمليات توصيل المساعدات الإنسانية لمن يحتاجونها تواجه العوائق؛ وكانت القيود تُفرض على الخصوصية وعلى حرية الكلام وحرية الصحافة وحرية التجمع وحرية الانتساب للمنظمات أو الجمعيات، كما كانت تُفرض كذلك على الحرية الدينية وعلى حرية الحركة؛ وكان النازحون داخليا والمنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية يتعرضون للتحرش بهم؛ وكانت المرأة تتعرض للعنف وممارسة التمييز ضدها، بما في ذلك تعريض الفتيات لعمليات بتر أعضائهن التناسلية؛ وكان الأطفال يتعرضون لأعمال تسيء إليهم، بما في ذلك تعريضهم للعنف الجنسي وتجنيدهم في الميليشيات وعلى وجه الخصوص في دارفور؛ والاتجار بالأشخاص؛ وممارسة التمييز والعنف ضد الأقليات الإثنية؛ وحرمان العمال من حقوقهم. كانت قوات الأمن والميليشيات المتحالفة وغير المتحالفة معها في جنوب السودان وفي دارفور ترغم الأشخاص على العمل، بما في ذلك الأطفال.

كما ارتكبت المجموعات المناهضة للحكومة ومجموعات المتمردين العديد من الإساءات الخطيرة في دارفور، إذ ارتكبت فرق تابعة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وإلى حركة العدل والمساواة، وكذلك مجموعات أخرى من المتمردين في دارفور جرائم قتل، قتلوا فيها عناصر قوات بعثة الاتحاد الإفريقي إلى السودان، وكانت هذه الفرق والمجموعات وعناصرها تعرض الأهالي للضرب والاختطاف والاعتصاب والسرقه، وكانت تدمر ممتلكاتهم وتجبرهم على الانخراط في صفوف المقاتلين، وكانت تجند الأطفال لممارسة أعمال القتال. وكانت هذه الفرق والمجموعات وعناصرها تحدد حرية حركة السكان الخاضعين لسيطرتهم، وحرية وصول عمالي الإغاثة إلى السكان وإلى المؤن، كما كانوا يختطفون العاملين في المنظمات غير الحكومية.

احترام حقوق الإنسان

القسم رقم 1 | احترام سلامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:

(أ) حرمانه من الحياة على نحو تعسفي أو غير مشروع

وردت بلاغات مفادها أن الحكومة وعمالها ارتكبوا جرائم قتل لدوافع سياسية تتصل بالصراع في دارفور، وكانت مجموعات المتمردين في دارفور هي أيضا مسؤولة عن جرائم قتل كان من بينها جرائم قتل قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان، وكانت القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها مسؤولة عن أعمال الاعتداءات والقتل التي وقعت في دولة تشاد المجاورة، كما وردت بلاغات كذلك عن وقوع العديد من أعمال قتل الأشخاص خارج الإطار القضائي (يُرجى مراجعة القسم 1 - ز).

في يوم 24 مارس/ آذار قامت عناصر من الشرطة ومن جهاز المخابرات والأمن الوطني بشن هجوم على منزل في أم درمان يملكه فريق ميناوي في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل 10 أشخاص كان من بينهم مرضى معلولين. وقامت هذه العناصر بعد ذلك بأعمال السلب في المقر الرئيسي لفريق ميناوي في الحركة الشعبية لتحرير السودان القريب من المنزل، ولقى ثلاث من رجال الشرطة مصرعهم كذلك.

كان رجال الشرطة ورجال الجيش يقتلون المتظاهرين.

بلغ عدد المدنيين الذين لقوا حتفهم بين شهر يناير/كانون الأول وسبتمبر/أيلول بسبب الألغام المزروعة في الجنوب حوالي 51 شخص، ومع ذلك كان بعض المراقبين يعتقدون أن عدد من لقوا حتفهم نتيجة للألغام أكبر بكثير من 51 شخص، إذ لا تمثل البلاغات التي وردت إلى الأمم المتحدة عن مثل هذه الحوادث إلا نسبة صغيرة منها (يُرجى مراجعة القسم 1 - ز). واستمرت الحكومة في العمل مع المجموعة الدولية للعمل على إزالة الألغام من أجل تطهير الجنوب منها.

أدى الصراع بين المجموعات الإثنية إلى وقوع وفيات خلال العام.

وخلافا للعام السابق، لم يُقتل أي صحفي.

(ب) اختفاء الأشخاص

ترددت مزاعم مفادها أن الحكومة هي المسؤولة عن حالات اختفاء الأشخاص لأسباب سياسية، بما في ذلك اختفاء الأشخاص الذين يُشتبه في أنهم يدعمون المتمردين وخاصة في دارفور.

ويُقدر مثلاً أن عدد النساء والأطفال المختطفين من الدينكا فيما بين عام 1983 و عام 1999 بلغ 15 ألف شخص، وظل مصير الآلاف من هؤلاء مجهولاً بحلول نهاية العام. ورأى المراقبون أن المختطفين تاجروا ببعض ممن اختطفوا في الماضي وأنهم باعواهم لأشخاص استعبدهم وأرغموهم على ممارسة العمل رغماً عنهم، بينما تم تجنيد البعض في القوات العسكرية. وفي بعض الحالات تمكن المختطفون من الفرار، وفي حالات أخرى تم تسريحهم أو تسريحهم مقابل الفدية التي دُفعت لمختطفهم، وفي حالات أخرى قُتل المختطفون.

لم ترد بلاغات عن عودة أفراد من الدينكا خلال العام إلى ذويهم بمساعدة اللجنة الحكومية للقضاء على أعمال اختطاف النساء والأطفال، وذلك خلافاً لما حدث خلال عام 2006. إذ لم تتلقى اللجنة الحكومية للقضاء على أعمال اختطاف النساء والأطفال أي تمويل حكومي منذ شهر أبريل/نيسان عام 2006.

ويُقال أن قوات المتمردين في دارفور كانت تختطف الأشخاص، وأن مسئولين حكوميين وعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية كانوا ضمن المختطفين.

كما وردت تقارير عن عمليات لاختطاف النساء والأطفال كانت تنفذها من حين لآخر القبائل في الولايتين الشريقتين أعالي النيل وجونقلي.

وكان جيش الرب للمقاومة يختطف الأطفال في أوغندا ويأتي بهم إلى جنوب السودان، فقد زُعم، على سبيل المثال، أن رجال مسلحين ينتمون إلى جيش الرب للمقاومة اختطفوا يوم 28 مارس/آذار ست فتيات تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عام، وظلت الفتيات المختطفات في عداد المفقودات حتى حلول نهاية العام.

(ج) التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقاب القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة

استمرت قوات الأمن الحكومية في تعذيب الأشخاص المشتبه في معارضتهم للحكومة وكانت تتحرش بهم وتعرضهم للضرب رغم أن الدستور القومي الانتقالي الذي تم إقراره عام 2005 يحظر مثل هذه الممارسات، وفي دارفور وفي مناطق الصراع الأخرى كانت القوات الحكومية ومجموعات المتمردين والفرق القبلية تعرض الأشخاص للتعذيب وتسيء معاملتهم.

أقرت حكومة جنوب السودان دستوراً منفصلاً في سنة 2005 يستند إلى القانون العرفي الذي يحظر التعذيب، ومع ذلك لم تحترم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان هذا الحظر في ممارستها لمهامها.

ينص القانون الجنائي على فرض عقوبة بدنية على الجناة وفقاً للشريعة الإسلامية، وتشمل هذه العقوبات جلد الجاني ويتر أطرافه ورجمه وصلبه وعرض جثته على الجمهور بعد تنفيذ عقوبة الإعدام فيه. وكانت أحكام الشريعة الإسلامية تُطبق أحياناً في الولايات الجنوبية العشر، وكثيراً ما كان القانون العرفي يُطبق ضد المتهمين رغم أن الحكومة تستثني هذه الولايات العشر

كانت قوات الأمن الحكومية تعذب الأشخاص المحتجزين.

على سبيل المثال، في يوم 14 يوليو/تموز قام ضباط في جهاز المخابرات والأمن الوطني بتوقيف 44 شخص بسبب مزاعم وردت لهم عن قيام هؤلاء الأشخاص بوضع خطة لتنفيذ انقلاب ضد الحكومة، وكان ضمن المحتجزين سياسيون ينتمون إلى المعارضة وضباط سابقين في جهاز الشرطة وفي الجيش. وفي شهر أغسطس/آب نُشرت على شبكة الإنترنت ملاحظات خطية كتبها المحتجزون تحدثوا فيها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها، وكانت أكثر وسائل التعذيب التي وردت عنها تقارير ومحاميهم بلاغات عن حالات التعذيب وإساءة المعاملة التي تعرضوا لها، وكانت أكثر وسائل التعذيب التي وردت عنها تقارير هي الضرب المبرح على الوجه واليدين والقدمين، وقد قال أحد المحتجزين أنه رُفِع عدة مرات من على المقعد الذي كان جالساً عليه بواسطة شاربته، وقال آخرون أنهم تلقوا تهديدات بتعريضهم لأعمال العنف الجنسي إذا لم يعترفوا بأنهم كانوا يضعون خطة لقلب نظام الحكم، وقال غالبية المحتجزين أن عيني كل منهم كانتا معصوبتين بعد التوقيف وطوال فترة الانتقال بين مواقع الاحتجاز وأثناء فترات الاستجواب كذلك. ومع حلول نهاية العام تم الإفراج عن جميع المحتجزين البالغ عددهم 44 شخص.

قامت قوات الأمن يوم 26 أغسطس/آب بإلقاء القبض على شبية ضرار، وهو أحد الشخصيات القيادية في مؤتمر البجا، وذلك بعد نقاش سياسي كان قد نظمته في مقر تجمع مؤتمر البجا، وقال ضرار الذي أطلق سراحه بعد إلقاء القبض عليه بثلاث أيام أنه تعرض للتعذيب بالتيار الكهربائي أثناء فترة احتجازه.

كانت الشرطة تلجأ للعنف في تفريق المعارضين من الطلبة، الأمر الذي أدى إلى وقوع إصابات ووفيات في أوساط الطلاب.

كانت قوات الشرطة طوال العام تقوم متقطعاً بمداومة المنازل التي يسكنها لاجئون أو نازحون من إثيوبيا ومن إريتريا، ويُقال أن رجال الشرطة كانوا يضربون اللاجئين ويستخدمون ضدهم الغاز المسيل للدموع.

كانت قوات الأمن تتعرض بالضرب للأشخاص النازحين داخلياً، فقد قامت هذه القوات على سبيل المثال بدخول معسكر عطاش في جنوب دارفور للنازحين داخلياً يوم 28 أكتوبر/تشرين الأول، واستخدمت العصي والخرطوم المطاطية ضد سكان المعسكر لإرغامهم على مغادرة المعسكر الذي كانوا قد لجئوا إليه بعد فرارهم من معسكر مجاور.

كان جميع الأشخاص النازحين داخلياً في دارفور يتعرضون بصورة واضحة وموثقة إلى جرائم الاغتصاب وإلى أعمال إساءة معاملتهم جنسياً.

كانت القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها في دارفور مسؤولة عن الإصابات التي لحقت بالعديد من المدنيين أثناء الهجمات التي شنتها هذه القوات والمليشيات المتحالفة معها على قوات المتمردين وعلى أماكن سكن المدنيين، وكذلك أثناء القصف بالقنابل من الجو الذي تعرضت له مواقع قوات المتمردين.

كما كانت فرقا من جيش تحرير السودان ومن حركة العدالة والمساواة مسؤولة عن إصابات وقعت في أوساط المدنيين في دارفور.

تحتوي أقسام أخرى من هذا التقرير على معلومات تتصل بهذا القسم.

الأوضاع في السجون وفي مراكز الاعتقال

كانت السجون في جميع أنحاء البلاد مزدحمة وكانت الأوضاع فيها قاسية، وكانت غالبية السجون قديمة وكانت أعمال الصيانة فيها سيئة، كما كان الكثير من السجون يفتقر إلى مرافق أساسية مثل المراحيض أو غرف الاستحمام، وكانت الرعاية الصحية

كانت الحكومة تسيء معاملة المحتجزين بصورة روتينية، وقد وردت تقارير تتسم بالمصادقية مفادها أن قوات الأمن كانت تمنع المحتجزين من الاتصال بأي شخص ما، وكانت تتعرض لهم بالضرب وتحرمهم من الطعام والماء واستخدام المراحيض، وكانت ترغمهم كذلك على النوم على الأرض الباردة. وقد أدى سوء الأوضاع في السجون وانعدام الرعاية الصحية فيها كذلك إلى وفاة المساجين.

كثيراً ما كان الأحداث يُحتجزون مع البالغين، وفي بعض الحالات كانوا يتعرضون لإساءة معاملتهم جنسياً من قبل المحتجزين البالغين، أما المساجين السياسيين من ذوي المكانة الرفيعة، فيقال أن أوضاعهم في السجون كانت أفضل من أوضاع غيرهم من المساجين.

لم تسمح الحكومة لمراقبي حقوق الإنسان الأهليين بزيارة السجون بصفة منتظمة، ولكنها وافقت عام 2005 على السماح للمراقبين الدوليين بزيارة السجون دون أي قيود، ومع ذلك كانت الحكومة ترفض بصورة روتينية طلبات الأمم المتحدة لزيارة السجون. ورفضت الحكومة السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة سجون الحكومة خلال العام، إلا أن إدارة السجون في حكومة جنوب السودان كانت تسمح بصورة روتينية للجنة الدولية للصليب الأحمر والمراقبين من الأمم المتحدة وغيرهم من المراقبين الدوليين بزيارة السجون.

كانت مراكز الاحتجاز التي تديرها قوات المتمردين ماثلة لمراكز الاحتجاز التي تديرها الحكومة، في يوم 14 أغسطس/آب زار مراقبون تابعون لبعثة الأمم المتحدة في السودان أحد مراكز الاحتجاز في دار السلام في شمال دارفور، وكان فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الذي يتولى إدارة هذا المركز، واستطاع المراقبون إجراء حوار مع المحتجزين وتبادل الحديث معهم، وتحدث جميع المحتجزين عن سوء الأوضاع في مكان احتجازهم وعن عدم توفير الطعام لهم، وتبين أن ثلاث منهم تعرضوا للضرب والضرب بالسوط أثناء احتجازهم، وكان الجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات المتمردين الأخرى تسمح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة المساجين أثناء السنة.

(د) اعتقال الأشخاص أو احتجازهم على نحو تعسفي

يحظر القانون والدستور الانتقالي القبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية دون توجيه تهمة إليهم، ومع ذلك استمرت الحكومة في إلقاء القبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية، وذلك بموجب قانون الأمن الوطني.

دور الشرطة وأجهزة الأمن

يسيطر كل من جهاز المخابرات والأمن الوطني ووزارة الداخلية على قوات للأمن تتبع كل منهما، ويسيطران كذلك على جهاز للشرطة مسؤول عن الأمن الداخلي. وتشمل قوات الشرطة وحدات الشرطة العادية وقوات الشرطة الشعبية، وهو جهاز شرطة حكومي مواز تتلقى عناصره رواتب أعلى من رواتب نظرائهم في قوات الشرطة العادية. كانت فعالية قوات الشرطة الشعبية تتفاوت، إذ كانت تعتمد على قوة قوات الأمن والميليشيات المحلية، وكان الجيش يتحمل مسؤولية الأمن الخارجي والداخلي، وكان الفساد في أوساط الشرطة مشكلة، إذ كان بعض ضباط الشرطة يطلبون الرشوى للرفع من دخلهم.

ظل جهاز الشرطة في جنوب السودان يفتقر إلى الموارد: إذ كانت البزات الرسمية وأجهزة اللاسلكي والسيارات وكذلك أجهزة المكتب المتاحة لعناصر الشرطة في مريدي في محافظة استوائية الغربية غير كافية، أما السجن المحلي، فلم يكن به سوى زنزانة واحدة ولم يكن به مرحاض، وكان ضباط الشرطة يطلبون ممن يتقدم لهم بشكوى بدفع ثلاث دولارات (أي 6 جنيهات سودانية) قبل أن يقوموا بالتحقيق في شكاوهم، وكانت عناصر الشرطة المحلية تشتكي من أن مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان كانوا يتدخلون بصورة روتينية في شؤون الشرطة، وكانوا يرغمون الشرطة على إطلاق سراح أقرانهم وأصدقائهم دون اتباع الإجراءات القانونية. فعلى سبيل المثال، فر من السجن المدعو آرثر أكوين تشول، وهو وزير المالية السابق في حكومة جنوب السودان، وكان تشول محتجزاً بموجب اتهامه بالفساد، ولكنه تمكن من الفرار بمساعدة الميليشيا المتحالفة معه شخصياً.

ظلت مسألة إفلات المسؤولين من العقوبة تشكل مشكلة خطيرة رغم قيام المحاكم بالنظر في قضايا تتعلق بإساءات ارتكبتها عناصر الشرطة ومسؤولين آخرين. وفي مايو/أيار عام 2005 أصدرت المحكمة الجنائية الخاصة بأحداث دارفور حكماً في القضية الوحيدة التي أحيلت إليها منذ تأسيس المحكمة في عام 2005.

وردت تقارير مفادها أن ضحايا أعمال الإساءة الذين تقدموا بشكاوى تتعلق بإساءة معاملتهم من قبل الشرطة قد عوقبوا.

توقيف الأشخاص واحتجازهم

لا يتطلب القبض على أي شخص صدور أمر رسمي بالقبض عليه، إذ يجوز احتجاز الفرد بموجب القانون الجنائي لمدة ثلاث أيام دون توجيه تهمة إليه، ويجوز مد فترة الاحتجاز هذه إلى 30 يوم بأمر من مدير الأمن، كما يجوز مد هذه الفترة الثانية لمدة 30 يوم إضافي بموافقة محامي الادعاء. ويجوز احتجاز فرد اتهم بالإخلال بالأمن الوطني لمدة ثلاث شهور دون توجيه تهمة إليه، وذلك بموجب قانون الأمن الوطني الذي حل محل القانون الجنائي، ويجوز لمدير الأمن أن يمد فترة احتجاز مثل هذا الفرد لثلاث شهور إضافية. كانت حالات احتجاز الأشخاص لفترات غير محددة منتشرة، ومع أن القانون يكفل للفرد أن يحاط علماً بالتهمة الموجهة إليه عند إلقاء القبض عليه ويكفل قيام القضاء بالبت في الموضوع دون تأخير، كانت مراعاة هذه الأحكام واتباعها أمراً نادر الحدوث.

كان بالبلاد نظام لدفع الكفالات المالية لصالح المتهمين بارتكاب جرائم، وكان القانون يسمح بذلك إلا في حالة المتهمين بارتكاب جرائم تكون عقوبة المدانين بارتكابها الإعدام أو السجن المؤبد.

يكفل القانون للمتهمين الاتصال بالمحامين، ومع ذلك كثيراً ما كانت قوات الأمن تحتجز الأشخاص لفترات طويلة في مواقع غير معروفة دون أن تسمح لهم بالاتصال بأي شخص كان، بما في ذلك المحتجزين الجنائيين، وكانت لا تسمح لأي منهم بالاتصال بمحاميتهم أو بأفراد أسرهم.

كان الأفراد يتعرضون لإلقاء القبض عليهم واحتجازهم على نحو تعسفي، وعموماً كانت السلطات تحتجز الأشخاص لعدة أيام ثم تطلق سراهم دون أن توجه أية تهمة لهم أو تحيلهم إلى المحكمة، ومع ذلك، كانت هناك استثناءات لذلك وخاصة بالنسبة لمن يُعتبرون معارضين سياسيين.

وفي يوم 10 يناير/كانون الأول ألقى الشرطة القبض على 11 شخص من أعضاء حزب البعث الاشتراكي السوداني أثناء اشتراكهم في مظاهرة للاحتجاج على إعدام رئيس جمهورية العراق السابق صدام حسين. ووجهت إلى المحتجزين تهمة إزعاج الجمهور، ولكن السلطات أفرجت عنهم بعد ذلك بموجب كفالة.

وفي فبراير/شباط اعتقلت قوات الأمن الأمين العام لاتحاد طلبة جوبا، ولم يصدر تصريح عن سبب احتجازه، ومع حلول نهاية العام كان وضعه لا يزال غير معروف.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ألقى قوات الأمن القبض على السيد/عمار نجم الدين الجاك، الأمين المسؤول عن الإعلام والثقافة في محافظة الخرطوم في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ولم يصدر أي بيان ذكر فيه سبب الاحتجاز، ومع حلول نهاية العام كان السيد/عمار نجم الدين الجاك لا يزال محتجزاً.

كانت السلطات تلقي القبض على الصحفيين وتحتجزهم طوال العام.

وكانت القيادات الدينية تتعرض للتوقيف والضرب.

كثيراً ما كانت قوات الأمن تستهدف الجنوبيات في معسكرات النازحين داخلياً لأنهن يقمن بأنفسهن بإنتاج وبيع الخمور التقليدية، وكانت هؤلاء الجنوبيات يتعرضن بموجب الشريعة الإسلامية لإلقاء القبض عليهن واحتجازهن في السجن لمدة قد تصل إلى 6 شهور. وكانت قوات الأمن تحتجز بعض النساء في السجون حتى يقمن بتسديد غرامة مالية، وذلك بغض النظر عن الفترة التي

وكانت السلطات تلقي القبض على الأفراد المنتسبين إلى منظمات غير حكومية وإلى مجموعات المجتمع المدني، وكانت تحتجزهم أيضاً.

كانت حالات احتجاز الأشخاص على نحو تعسفي لفترات طويلة قبل محاكمتهم منتشرة، ويُقدر أن نسبة عدد المحتجزين في السجون الذين لم تحال حالاتهم إلى القضاء بعد، بحوالي ثلث إجمالي عدد المسجونين. وكانت كثرة أعداد المحتجزين وانعدام كفاءة الجهاز القضائي، مثل امتناع القضاة عن حضور جلسات المحكمة، سبباً في تأخير المحاكمات وتعطيلها.

كانت الحكومة تستخدم إجراء تحديد إقامة أي شخص دون أن تتبع قواعد الإجراءات القانونية المتبعة في البلاد.

هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة

يكفل الدستور الانتقالي والقانون استقلال الجهاز القضائي، ومع ذلك، كان الجهاز القضائي خاضعاً إلى حد كبير لرئيس الجمهورية أو لقوات الأمن، وعلى وجه الخصوص في حالة الجرائم التي تُرتكب ضد الدولة، وكان الجهاز القضائي يتسم بانعدام الكفاءة، كما كان معرضاً للفساد.

يتم تعيين رئيس القضاة وأعضاء المحكمة العليا بناء على توصية من اللجنة القضائية تُرفع إلى رئيس الجمهورية الذي يقوم بتعيينهم. ويعين رئيس الجمهورية أعضاء المحكمة الدستورية البالغ عددهم 7 قضاة. وكانت المحاكم أحياناً تبدي قدراً من الاستقلالية، إذ كانت محاكم النقض أحياناً، على سبيل المثال، ترفض إقرار الأحكام الصادرة عن المحاكم الأولية في القضايا السياسية، وخاصة الأحكام الصادرة عن محاكم النظام العام، ومع ذلك كان التدخل السياسي في أعمال المحاكم يحدث بانتظام.

يتضمن الجهاز القضائي أربعة أنواع من المحاكم: المحاكم العادية والمحاكم العسكرية والمحاكم الخاصة والمحاكم القبلية. يتضمن نظام المحاكم العادية محاكم مدنية ومحاكم جنائية ومحاكم استئناف والمحاكمة العليا، تنظر المحاكم العسكرية في قضايا الكوادر العسكرية، وكانت لا تكفل ذات الحقوق التي تكفلها المحاكم المدنية والجنائية. أما المحاكم الخاصة في دارفور فكانت تتولى القيام بمهامها بموجب حالة الطوارئ، وكانت تنظر في قضايا الجرائم التي وقعت ضد الدولة، وكانت هناك ثلاث محاكم خاصة: محكمة واحدة في كل من عواصم دارفور الثلاث. كانت المحاكم القبلية تتولى القيام بمهامها في المناطق الريفية وكانت تعمل على فض النزاعات التي تنشأ حول الأرض وحقوق المياه والمسائل المرتبطة بالأسرة. ينظم القانون الجنائي القضايا الجنائية، أما قانون المعاملات المدنية فيُطبق على غالبية القضايا المدنية. تُطبق الشريعة الإسلامية في الشمال، ولكنها لا تُطبق في الجنوب، وذلك بموجب الدستور الانتقالي. ومع ذلك، يُقال أن بعض القضاة في الجنوب استمروا في اتباع الإجراءات القانونية وفقاً للشريعة، وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2006 أقرت حكومة جنوب السودان قانوناً جديداً للعقوبات يعتمد على القانون العرفي، وفي مايو/أيار عام 2007 تم تعيين 240 مدع عام، ومع ذلك، كان القانون التقليدي أو العرفي يستخدم أكثر من القانون الجديد في التطبيق على أرض الواقع بسبب نقص الموظفين وانعدام القدرة في الجهاز القضائي.

إجراءات المحاكمة

يكفل القانون والدستور الانتقالي لكل شخص محاكمة عادلة تتم على نحو عاجل ودون تأخير، ومع ذلك كان من النادر احترام ما يكفله القانون في هذا الصدد. وكانت المحاكمات متاحة للجمهور، وكان للقاضي حق اتخاذ القرار بشأن وجود الجمهور في قاعة المحكمة وفقاً لما يرنّيه في هذا الصدد. وكانت جلسات المحكمة مغلقة عادة في القضايا التي تنطوي على الأمن الوطني والجرائم التي تقع ضد الدولة. لا تستخدم محاكم السودان نظام المحلفين، وعادة، كان للمتهم حق أن يكون له محام، وكان على المحاكم أن توفر للفقراء والمعوزين المتهمين بارتكاب جرائم عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد إمكانية التشاور مع محام دون مقابل، ومع ذلك وردت تقارير مفادها أن المتهمين كثيراً ما كانوا لا يحصلون على فرصة التشاور مع محام، وأن المحامي في بعض الحالات كان يقدم النصيحة للمتهم دون أن يُسمح له بالتمثيل أمام هيئة المحكمة والترافع أمامها. كما وردت تقارير مفادها أن الحكومة كانت أحياناً ترفض دخول محامي الدفاع قاعة المحكمة أو أنها لم تسمح للمحكمة باستدعاء شهود الدفاع. وفي الجنوب لم تكن المحاكم تسمح للنساء بالإدلاء بشهادتهن دون دعم هذه الشهادة بشهادة ثلاث رجال، وذلك رغم أن المحاكم

لم تأمن وقيات إجرائية المحاكمات العسكرية للمتهمين، وكانت هذه المحاكمات تُجرى أحياناً سرّاً وتنتهي بعد فترة قصيرة، وكان باستطاعة محامي الدفاع أحياناً تقديم المشورة للمتهم، ولكن لم يُسمح له بالترافع في المحكمة أمام القضاة، ويجوز السماح للشهود بأن يدلوا بشهاداتهم في المحاكمات العسكرية.

استحدث قانون المحاكم الخاصة محاكم أمن للنظر في حالات انتهاك أحكام الدستور وأنظمة الطوارئ وبعض أجزاء قانون العقوبات وكذلك جرائم المخدرات والعملة. تتكون هيئة المحكمة في المحاكم الخاصة من ثلاث قضاة، غالبية من القضاة المدنيين، وكانت هذه المحاكم تنظر في غالبية القضايا المتصلة بالأمن. وكان باستطاعة المحامون الترافع أمام المحكمة، ولكنهم كانوا أحياناً يشكون من عدم إطلاعهم على الوثائق ذات الصلة قبل المحاكمة بفترة كافية تسمح لهم بإعداد دفاع فعال، وكانت الأحكام التي تصدر عن هذه المحاكم قاسية عادة وكانت تنفذ فوراً، ومع ذلك كانت الأحكام الصادرة بإعدام أي متهم تحال إلى كبير القضاة وإلى رئيس الدولة. وكان باستطاعة المتهمين رفع مذكرات إلى كبير القضاة لاستئناف الأحكام، وكانت مدة المهلة المتاحة للمتهم لرفع مذكرة الاستئناف سبعة أيام، وكان قرار محكمة الاستئناف نهائي. وكانت المحاكم الجنائية الخاصة تُعقد في دارفور وفقاً للتحويل الممنوح لها بموجب قرار رئاسي.

تسيطر الحكومة على نقابة المحامين، وكان على المحامين الراغبين في ممارسة المهنة أن يكونوا أعضاء في النقابة، كانت الحكومة تتحرش بالمحامين والقضاة الذين كانت تعتبرهم معارضين سياسيين لها، واستمرت في إلقاء القبض عليهم كذلك، إذ قامت قوات الأمن يوم 14 يونيو/حزيران، على سبيل المثال، بإلقاء القبض على ثلاث محامين كانوا يراقبون أعمال الاحتجاج التي وقعت ذات اليوم على عمليات بناء وتشديد سد كجبار.

وفي الجنوب، تولت حكومة جنوب السودان إدارة نظام قضائي يتكون من محاكم تقليدية يرأسها رؤساء العشائر، ومحاكم ("بايام") في المقاطعات، وكانت تدير كذلك قضاة المقاطعات، وقضاة إقليميين، ومحكمة استئناف. أعطيت المحاكم التقليدية صفة رسمية ودمجت في الجهاز القضائي، وفي الكثير من المناطق لم تضطلع المحاكم بالمهام المناطة بها بسبب انعدام البنى التحتية ووسائل الاتصال والتمويل اللازم لذلك، وافقتار جهاز الشرطة للفعالية، كما كان التدريب الذي حصلت عليه الكوادر القضائية غير كاف، فلم يكن هناك سوى قاض واحد درس القانون ونال شهادة جامعية عن دراسته. كانت حكومة جنوب السودان تعترف بالمحاكم التقليدية أو المحاكم التي يتولى إدارتها مشايخ العشائر أو رؤسائها، وكانت هذه المحاكم تطبق القانون العرفي في غالبية الحالات، والتي كانت تشمل قضايا الأحوال الشخصية والقضايا الجنائية. وكان الزعماء المحليون يترأسون عادة المحاكم التقليدية، وكان للمتهمين حق استئناف الأحكام التي تصدر عنها، ومع ذلك لم ترد أي بلاغات عن أي حالة طلب فيها المتهم استئناف الحكم الصادر ضده عن هذه المحاكم التقليدية.

كانت السلطات والمؤسسات المدنية معطلة في أجزاء من الجنوب ومن جبال النوبة، ولم تكن هناك إجراءات قضائية فعالة تلي الإجراءات التي تُمارس في المحاكم العرفية. وكانت الوحدات العسكرية في المناطق المذكورة، حسب ما ورد في تقارير لها مصداقيتها، تجري محاكمات سريعة وتعاقب المتهمين بارتكاب جرائم، وعلى وجه الخصوص الجرائم المخالفة للنظام المدني.

تم خلال العام تعليق العمل في البلاد بالإجراءات القانونية المتبعة حسب الأصول في عدد من القضايا. في يوم 23 يناير/كانون الثاني، على سبيل المثال، أدانت محكمة دمازين العامة شاباً بارتكاب جريمة قتل، وحكمت عليه بالإعدام. وكان هذا الشاب يدعي أنه لم يبلغ بعد الثامنة عشرة، ولكن القاضي ومكتب المدعي العام ادعيا أن عمر الشاب يتجاوز الثامنة عشر عام رغم أنهما لم يقدموا أية وثيقة تثبت تاريخ ميلاده، ولم يمثل هذا الشاب محام للدفاع عنه.

في شهر مايو/أيار أدين مواطن أسترالي ومواطنان كينييين ومواطن واحد سوداني يعملون في شركة كينية للبناء والتشييد بقتل رجل من أوكرانيا في مدينة رمبيك في محافظة البحيرات، وتولى القاضي في هذه القضية القيام بدور محام الادعاء وهيئة المحلفين كذلك، وأصدر حكمه الذي لم يُنقض إلا نتيجة للضغط الدولي الذي تعرضت له حكومة جنوب السودان. ودلت تقارير الطبيب الشرعي أن المواطن الأوكراني مات منتحراً، وفي شهر يونيو/حزيران تمت تبرئة العاملين الدوليين الثلاث، أما المواطن السوداني فقد ظل محتجزاً.

وفي يوم 10 نوفمبر/تشرين الثاني أذانت محكمة بحري وسط الجنائية في الخرطوم 10 أشخاص، كان أحدهم شاب يبلغ من العمر 16 عام، وأصدرت المحكمة بحقهم حكم الإعدام نتيجة لقتل رئيس تحرير جريدة الوفاق، السيد/ محمد طه محمد أحمد في شهر سبتمبر/أيلول عام 2006. واستمر التحقيق في هذه الجريمة لمدة خمسة شهور تم خلالها احتجاز 70 شخص تعود أصول الغالبية منهم إلى دارفور. وقد قال عدد من المحتجزين، وفقاً لما ورد عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، أنهم تعرضوا للتعذيب وأرغموا على ادعاء وجود علاقة بينهم وبين مجموعات المتمردين في دارفور. وفي نهاية المطاف، اتهم 19 شخص بارتكاب هذه الجريمة، وكان من بين المتهمين امرأتين، وبرأت المحكمة 9 من المتهمين بسبب عدم وجود أي أدلة ضدهم.

السجناء والمعتقلون السياسيون

لم ترد تقارير عن سجناء سياسيين، ومع ذلك كانت الحكومة تحتجز عدداً غير محدد من المعتقلين السياسيين، وكان من بين هؤلاء أعضاء في أحزاب المعارضة، إذ كانت قوات الأمن تلقي القبض على العديد من الأشخاص المشتبه في أنهم يدعمون المتمردين في دارفور، ويقال أن قوات الأمن كانت تحتجز المعارضين السياسيين دون توجيه أي تهمة إليهم وأنها كانت تعذبهم ولا تسمح لهم بالاتصال بأي شخص ما طوال مدة الاحتجاز، وكانت مدة احتجاز مثل هؤلاء الأشخاص تطول عموماً، وكثيراً ما كانت قوات الأمن تضايق المعارضين السياسيين، فكانت تستدعيهم إلى مقراتها لاستجوابهم، وكانت ترغمهم على الانتظار في مقراتها طوال اليوم دون أن تستجوبهم ثم تأمرهم بالعودة في اليوم التالي، وكانت هذه الممارسات تستمر أحياناً لعدة أسابيع.

وفي يوم 14 يوليو/تموز قام ضباط في جهاز المخابرات والأمن الوطني بإلقاء القبض على 44 شخص زُعم أنهم كانوا يخططون لتنفيذ انقلاب ضد الحكم، وكان ضمن هؤلاء المحتجزين مبارك الفاضل المهدي، وهو أحد الشخصيات القيادية في حزب الأمة للتجديد والإصلاح، وعلي محمود حسنين، نائب رئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي، كما كان ضمن المحتجزين ضباط سابقين في جهاز الشرطة وفي القوات المسلحة. وبعد احتجاز هؤلاء الأشخاص لمدة شهر واحد لم يُسمح لأي منهم خلالها بالاتصال بأي شخص، قامت السلطات بنقل 26 منهم، ومن بينهم مبارك الفاضل المهدي وعلي محمود حسنين من مقر جهاز المخابرات والأمن الوطني إلى حيازة الشرطة في سجن كوبر بالخرطوم، وتم إطلاق سراح المحتجزين المتبقين. وادعى عدد من المحتجزين أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء فترة الاحتجاز.

في شهر أغسطس/آب طردت الحكومة دبلوماسيين أجنيين كانوا قد طلبوا زيارة علي محمود حسنين.

وفي يوم 1 ديسمبر/كانون الأول بادر وزير العدل بإلغاء لائحة الاتهام الصادرة بحق مبارك الفاضل المهدي وأفرج عنه بعد أن كان قد أمضى خمس شهور محتجزاً، وفي يوم 31 ديسمبر/كانون الأول تم الإفراج عن علي محمود حسنين وعن المحتجزين المتبقين بموجب قرار من رئيس الجمهورية.

وخلافاً لما حدث في العام السابق، لم يتعرض أي عضو من أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه حسن الترابي إلى الاحتجاز، ومع ذلك ظل في الاحتجاز عدد من أعضاء الحزب كانوا قد احتجزوا في أعوام سابقة.

لم تسمح الحكومة للمنظمات الإنسانية الدولية بزيارة المحتجزين لأسباب سياسية أو الاتصال بهم.

الإجراءات القضائية المدنية والتعويضات

كان باستطاعة المواطنين الوصول إلى المحاكم لرفع قضايا يطالبون فيها بتعويضات عن انتهاك حقوق الإنسان، ومع ذلك كان من غير المحتمل أن تكلل هذه القضايا بالنجاح لأن الجهاز القضائي لم يكن مستقلاً، وكان تطبيق أوامر المحاكم الوطنية أمر يعترضه المشاكل.

إعادة الأملاك لأصحابها

كانت الحكومة طرفاً في العديد من النزاعات الجارية بينها وبين عدد من الكنائس حول ممتلكات الكنيسة المصادرة، ولم ترد تقارير عن أوامر صدرت من المحكمة لرد حق الملكية لمن له الحق فيها أو تعويضه عنه.

و - التدخل التعسفي في الشؤون الخاصة للفرد أو في شؤون الأسرة أو البيت أو في المراسلات

يحظر القانون والدستور الإنتقالي القيام بمثل هذه الأعمال، ولكن الحكومة كانت تنتهك هذه الحقوق بصورة روتينية في ممارساتها، إذ كثيراً ما كانت قوات الأمن تستهدف أشخاص يُشتبه في أنهم ارتكبوا جرائم سياسية، وكانت تقوم ضدّهم بحملات للبحث والتفتيش أثناء الليل، وكانت قوات الأمن تفعل ذلك دون الحصول على إذن.

واصلت القوات المسلحة الحكومية والميليشيات المتحالفة معها طوال العام قصف القرى في دارفور بالقنابل وإشعال الحرائق فيها، وكانت هذه القوات والميليشيات تسرق الممتلكات وتشن الهجمات ضد معسكرات النازحين داخليا. (يُرجى الاطلاع على القسم 1 - ز).

كثيراً ما كان ضباط الشرطة يدخلون مناطق معسكرات النازحين داخليا دون الحصول على أمر بذلك، وكانوا يبحثون عن عمليات صناعة الخمر، وكثيراً ما كانوا يستولون على ممتلكات لا علاقة لها بصناعة الخمر. كما كان ضباط الشرطة يبتزرون الأموال ممن كانوا يقومون بصناعة الخمر غير المشروعة، وكانوا يهددونهم بالسجن.

كانت أعمال المراقبة في المدارس والجامعات والأسواق وفي أماكن العمل والأحياء السكنية تتم بواسطة شبكة عريضة من المخبرين الحكوميين.

سعت الحكومة في عدد من المناطق من أجل إرغام السكان المحليين على ترك مساكنهم وإرغام آخرين على شغل المساكن التي أرغم أصحابها على إخلائها وتركها. في عام 2006، اشتكى البدو الرحل المتواجدين في المناطق المحيطة بساني وبرتي غارب وكربكان وجزيرة شيري في الإقليم الشمالي من أن وحدة تنفيذ مشروع سد مروى الحكومي استولت على مراعيهم التقليدية دون صرف أي تعويض لهم عنها، وقالوا أن هذه الأراضي أعطيت لشركة بناء وتشيد أجنبية، الأمر الذي حرّمهم من إمكانية الوصول إلى آبار المياه في المنطقة، واستمر جنود الشرطة المسلحين في منع العرب الرحل من استخدام الأرض أو المياه طوال السنة.

لم يتم العثور على موقع مناسب بديل خلال العام للأشخاص النازحين داخليا البالغ عددهم 12 ألف شخص والذين نزحوا في شهر أغسطس/آب عام 2006 بعد هدم المعسكر العشوائي الذي كانوا يقيمون فيه في محافظة الجزيرة. ورفضت الحكومة، وفقاً لمصادر منظمة الأمم المتحدة، إتاحة وتوفير المساعدات الإنسانية لهؤلاء النازحين رغم عدم وجود المياه والوسائل الصحية ومنتشآت الرعاية الصحية في موقع إعادة توطينهم، ووعدت الحكومة بتوفير الأرض للأشخاص الذين يعاد توطينهم، ولكن المشاكل الإدارية وشرط تقديم شهادة الزواج قيدت وضيقت احتمالات تملك الأراضي للفئات المعرضة للخطر أكثر من غيرها، وعلى وجه الخصوص، الأسر التي كانت ترأسها امرأة. وقد قامت الشرطة خلال الشهور الست الأولى من السنة باحتجاز ما لا يقل عن 11 شخص من سكان هذا الموقع، ووجهت إليهم تهمة تتعلق بالتواجد غير المشروع في موقع إعادة توطين النازحين.

واستمرت القوات المتحالفة مع الحكومة والمتمردون في تجنيد الأطفال في دارفور وقبولهم كعناصر في القوات (يُرجى الاطلاع على القسم 1 - ز).

باستطاعة المسلم أن يتزوج من امرأة غير مسلمة، ولكن المرأة المسلمة لا تستطيع أن تتزوج رجلاً غير مسلم ما لم يعتنق هذا الرجل الإسلام، ومع ذلك، لم يُراعى هذا الحظر أو ينفذ بصورة شاملة، وخاصة في الجنوب أو في أوساط النوبيين. ولا يجوز لغير المسلمين أن يتبنوا الأطفال إلا إذا كان الأطفال أيضاً غير مسلمين، أما المسلمون فلا تُطبق عليهم مثل هذه القيود.

كانت حكومة جنوب السودان لا تتدخل عموماً في الشؤون الخاصة للمواطنين في الجنوب أو في شؤون أسرهم أو بيوتهم أو مراسلاتهم. وكانت الميليشيات الجنوبية وعلى وجه الخصوص حركة استقلال جنوب السودان لا تستخدم القوة لتجنيد المواطنين والأطفال في صفوف الميليشيات، مثلما كانت تفعل في العام السابق.

ز - استخدام القوة المفرطة عن الحد وارتكاب إساءات أخرى في النزاعات الداخلية

دارفور

تعود أسباب الصراع في دارفور إلى إهمال الحكومة للمنطقة وإلى حالة التوتر الإثني بين الرعاة الرحل والمجتمعات الزراعية المستقرة في المناطق الزراعية، وقد أدت قلة المصادر ودعم الحكومة لمليشيات الرحل إلى تفاقم الوضع وحالة الصراع.

شاركت جميع أطراف النزاع خلال العام في شن الهجمات وفي أعمال العنف الأخرى التي أدت إلى مقتل حوالي 1600 شخص، وقد أدت أعمال العنف هذه إلى العديد من الإصابات وإلى تشريد ونزوح حوالي 280 ألف شخص في دارفور، وأدت كذلك إلى تدمير واسع النطاق للممتلكات. وتفاقمت حدة الصراع بسبب زيادة عدد الهجمات التي شنتها مجموعات المتمردين على المدنيين وعلى العاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية، وأيضاً بسبب استمرار التنافر القبلي واستمرار حالة التشرد بين مجموعات المتمردين. واستمر انتشار استخدام سلاح اغتصاب النساء وكذلك تجنيد الأطفال في هذا الصراع.

أعمال القتل

شاركت القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة مع الحكومة في عمليات تعمدوا فيها قتل المدنيين، وقد تضمنت تلك العمليات القصف الجوي لأهداف مدنية مثل المنازل والمدارس والأسواق. وقد أشار تقرير لمنظمة الأمم المتحدة إلى أن الحكومة كانت تستخدم اللون الأبيض لطلاء طائراتها المستخدمة في عمليات القصف الجوي وفي أغراض نقل الأسلحة إلى دارفور، إذ يماثل هذا اللون لون طائرات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وهو الأمر الذي يشكل خرقاً للقرار رقم 1591 الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

وقد ورد من بعثة الأمم المتحدة في السودان على سبيل المثال تقرير مفاده أن الطائرات العامودية التابعة للحكومة وكذلك طائرات الحكومة من طراز "أنتونوف" كانت تقصف بصورة متكررة عدة مناطق في غرب شمال دارفور، بما في ذلك قرى عمراي وبيرمزة وأنكا والجيرة. وقد أدت عمليات القصف الجوي إلى وقوع عدد كبير من الإصابات في أوساط المدنيين، كما أدت إلى تدمير المنازل والمدارس والممتلكات الشخصية.

في يوم 18 سبتمبر/أيلول قامت القوات الحكومية بعمليات قصف جوي على قرية بيرمزة في شمال دارفور، وقد أدت هذه العملية إلى مقتل صبي يبلغ الثامنة من عمره، وأدت كذلك إلى وقوع إصابات خطيرة لفتاة تبلغ من عمرها 12 سنة، كما أدى هذا القصف بالقتال إلى مقتل أعداد كبيرة من الماشية وتدمير بيوت الأهالي.

وفي يوم 25 سبتمبر/أيلول قصفت القوات الحكومية أم حيجاليج في شمال دارفور، فقتلت ما لا يقل عن ثلاث سيدات.

وقامت القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة مع الحكومة بشن الهجمات على معسكرات النازحين داخليا وعلى المنشآت المدنية والمباني السكنية، وقد أدت هذه الهجمات إلى قتل المدنيين.

فعلى سبيل المثال، قام حراس في استخبارات الحدود السودانية من قبيلة الرزيقات العربية يومي 6 و 7 يناير/كانون الثاني بشن هجوم على قرى الترجمة العربية بالقرب من وادي بلبل في جنوب دارفور. وقد أفاد شهود العيان أن الحراس استخدموا ضدهم يوم 6 يناير/كانون الثاني المدافع الرشاشة والقنابل المدفوعة بالصواريخ. وقالوا أن مئات من المقاتلين المسلحين دخلوا القرية في نفس الوقت الذي كان سكان القرية يفرّون منها، وكان بعض هؤلاء المقاتلين مرتجلين، ودخل بعضهم القرية على ظهر الجمال والبعض الآخر دخلوا القرية في سيارات. وقتل المسلحون العديد من الرجال المسنين وتعرضت القرية للنهب والسلب. وفي اليوم التالي قام رجال يرتدون بزات رسمية لونها خاكي وآخرون يرتدون ملابس مدنية بشن هجوم على قرية مهاجرية مورايا المجاورة، وقتلوا 17 شخصاً على الأقل.

وتفيد المعلومات التي حصل عليها المفوضية السامية للامم المتحدة للحقوق الإنسان أن هذه العمليات الهجومية استمرت طوال فصل الربيع، وفي يوم 25 فبراير/شباط قام حراس في استخبارات الحدود السودانية من قبيلة الرزيقات بشن هجوم على بلدة عمار جديد، مستخدمين السيارات والأسلحة الثقيلة، ودخلوا القرية وبدأوا إطلاق النيران على سكان القرية من الرجال وسلب ونهب الماشية، فقتلوا 37 شخصاً على الأقل.

وفي يوم 31 مارس/آذار شن حراس استخبارات الحدود السودانية من قبيلة الرزيقات على مورايا جانقي التي كان قد استقر فيها عدد كبير من النازحين داخليا المنتسبين إلى قبيلة الترجم بعد هروبهم من المناطق التي كانوا تعرضوا فيها للهجوم. ويقول شهود العيان أن عدد القتلى نتيجة هذه العملية تجاوز 60 شخص.

في يوم 10 سبتمبر/أيلول تعرضت بلدة حسكينة في شمال دارفور إلى هجوم شنه جنود حكوميون في 75 سيارة، وقام الجنود بحرق غالبية المباني في البلدة الشاغرة، وقُتل في هذه العملية مدنيان وأصيب 25 شخص بجروح، وقد أتت عملية الهجوم الأرضي التي شنها الجنود الحكوميون في أعقاب عملية قصف جوي للبلدة نُفذت ذات اليوم.

في يوم 8 أكتوبر/تشرين الأول تعرضت مهاجرية في جنوب دارفور إلى هجوم شنته عليها إحدى الميليشيات المتحالفة مع الحكومة، مما أدى إلى مقتل 30 مدني على الأقل وتدمير من 70 إلى 100 منزل، وأفاد شهود العيان أن عناصر الميليشيا كانت تطلق النيران على الأشخاص على نحو عشوائي وأنها كانت تنهب السوق المركزي.

لم ترد تقارير تفيد أن الحكومة لاحقت الميليشيات التي شنت هذا الهجوم أو فرضت عليها أي شكل من أشكال العقاب، أو أنها قامت بجهود لحماية الضحايا المدنيين من هذه الهجمات، بل وفرت القوات الحكومية دعماً إدارياً للميليشيات المتحالفة مع الحكومة، ووفرت لها سبل المواصلات والأسلحة والذخيرة كذلك.

كما هاجمت قوات المتمردين في دارفور قوات المحافظة على السلام التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وموظفي هذه البعثة، وهاجمت كذلك القوات المسلحة السودانية والميليشيات المتحالفة مع الحكومة والمدنيين وفرق المتمردين الأخرى، مما أدى إلى مقتل مئات من الأشخاص.

وفي يوم 22 يناير/كانون الثاني أخرجت الحكومة جثث ثمان رجال من قبورها، إذ كان هؤلاء الرجال ضمن مجموعة من رجال مساليت لا يقل عددهم عن 19 رجل كانت قوات فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد ألقت القبض عليهم في شهر سبتمبر/أيلول عام 2006.

أدى القتال الذي دار يوم 1 يوليو/تموز في ثابت في شمال دارفور بين فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان ومتمردي جبهة الخلاص الوطني إلى مقتل ثلاث عناصر من فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقامت مجموعة كبيرة من الجنود في فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان، رداً على مقتل العناصر الثلاث، بدخول السوق المحلي، وشرعت عناصر هذه المجموعة في الترحش بالمدنيين، ثم أطلقت هذه العناصر الرصاص على رجل من قبيلة طاما يبلغ من العمر 50 عاماً، وأردته قتيلاً.

في يوم 29 أغسطس/آب قامت مجموعة كبيرة من مقاتلي حركة العدل والمساواة بشن هجوم على قاعدة عسكرية سودانية في واد بندا في غرب محافظة كردفان، مما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن 40 عنصر من عناصر الشرطة الاحتياطيين.

قُتل خلال العام 19 شخص من أعضاء بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان للحفاظ على السلام، وذلك على يد مجموعات المتمردين في دارفور أو مجموعات مسلحة أخرى غير محددة.

ويُقال أن قوات تتبع فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان قتلت يوم 1 أبريل/نيسان 5 مواطنين من السنغال كانوا يعملون على حفظ السلام ضمن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقد قتل هؤلاء في عمبارو في شمال دارفور.

في يوم 30 سبتمبر/أيلول اقتحم متمردون مقاتلون مجهولو الهوية معسكر في حسكينة في جنوب دارفور يعود لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقتلوا 10 أشخاص من العناصر المكلفة بالمحافظة على السلام، وجرحوا عدداً كبيراً من الأشخاص، ونهب المقاتلون الذين نفذوا هذا الهجوم المعسكر وأشعلوا فيه النيران وفروا معهم أسلحة وسيارات.

قُتل المدنيون في القتال الذي دار بين القبائل، ففي أوائل شهر أغسطس/آب مثلاً أسفر القتال الذي دار بين قبيلة الترجم المتحالفة مع الحكومة وقبيلة الرزيقات العربية في جنوب دارفور إلى مقتل 100 شخص مدني على الأقل.

أعمال الإساءة البدنية والعقاب والتعذيب

مارست جميع الأطراف المتنازعة أعمال التعذيب والإساءة.

في يوم 14 فبراير/شباط تعرضت امرأة من فور عمرها 55 سنة إلى الضرب خارج حدود قرية كندا، على يدي قوات فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقد أفادت بعثة الأمم المتحدة في السودان أن الرجال اتهموا هذا المرأة بتوفير الطعام إلى فريق منافس لهم.

في شهر مارس/آذار قدم أحد النازحين داخليا من معسكر في رواندا بلاغا قال فيه أن رجال مسلحين من فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان اعتدوا على 50 مزارع في منطقة وادي الطينة، وعندما حاول هذا الشخص النازح الفرار، ضرب على ذراعه، ثم تعرض للضرب بعد ذلك بالعصي وبأعقاب المسدسات.

في يوم 9 سبتمبر/أيلول تعرضت قريتي مركلي ومدوقلو في غرب دارفور إلى هجوم نفذته ضدها حوالي 40 عنصر مجهول الهوية من عناصر الميليشيات، وقامت عناصر الميليشيا بالإغارة على منازل السكان وسلب ما فيها، وقامت بضرب السكان الذين قاوموها بالعصي والسياط، وقام أربعة رجال من الميليشيا بضرب وجلد شيخ عمره 60 عاما واتهموه بأنه يوفر المأوى للتمرديين.

الأطفال المجندين

ظلت مشكلة تجنيد الأطفال مشكلة خطيرة في دارفور، إذ أشار تقرير الأمين العام عن الأطفال في الصراع المسلح في السودان الذي صدر عن الأمم المتحدة في شهر أغسطس/آب، إلى بلاغات تتسم بالمصادقية أفادت أن القوات المسلحة في السودان وقوات الدفاع الشعبي المتحالفة مع الحكومة تجند الأطفال، وأن الجنجاويد وجهاز الشرطة الاحتياطي المركزي والعديد من مجموعات المتمرديين في دارفور، بما في ذلك حركة العدالة والمساواة، وفريقي ميناوي ووحيد في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وجناح السلام في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفريق أبو جاسم في الجيش الشعبي لتحرير السودان يجندون الأطفال كذلك. كما أشار تقرير الأمم المتحدة كذلك إلى أن قوات المتمرديين في تشاد التي تنفذ عملياتها في السودان تقوم هي أيضا بتجنيد الأطفال، ويُقال كذلك أن مجموعات المتمرديين في دارفور كانت تقوم بتجنيد الأطفال في معسكرات اللاجئين السودانيين في تشاد.

كان صندوق الأطفال الدولي للامم المتحدة ("اليونيسيف") يعمل على رفع وعي الجماهير بالقانون وبمخاطر تكليف الأطفال للقيام بأعمال الجنود، وفي شهر يونيو/حزيران وقعت اليونيسيف على خطة عمل مع فريق ميناوي في الجيش الشعبي لتحرير السودان ألزم الفريق بتعريف المواقع التي يوجد بها أطفال يؤدون مهام الجنود.

إساءات أخرى متصلة بالصراع

استخلصت لجنة الامم المتحدة للتحقيق في دارفور أن "جرائم الاغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي كانت منتشرة في دارفور، وكانت تُرتكب بانتظام من قبل عناصر الجنجاويد والجنود الحكوميين"، وقد ظلت هذه الجرائم منتشرة خلال العام، وكانت الغالبية من ضحاياها نساء وقتيات مقيمات في معسكرات النازحين داخليا في السودان، وكانت ضحايا تلك الجرائم يتعرضن للاغتصاب عند مغادرتهن المعسكرات للبحث عن الحطب أو الماء أو الطعام، وكثيرا ما كانت النساء يصفن مرتكبي هذه الجرائم قائلين أنهم رجال يرتدون "البزات الرسمية" الحكومية أو تلك الخاصة بقوات المتمرديين، وكانت ضحايا هذه الجرائم يتعرضن في غالبية الأحوال إلى الضرب والتهديد بالقتل، كما كن يتعرضن للسب بعبارات عنصرية أثناء الاعتداء عليهن، وفي بعض الحالات كان المعتدون يقتلون ضحاياهم.

في شهر إبريل/نيسان قام أربعة رجال مسلحين كانوا يرتدون بزات تمويهية باغتصاب شابتين كانا يجمعن الحطب خارج معسكر كساب للنازحين داخليا، وتعرضت الشابتان للضرب بالسياط والاغتصاب لعدة ساعات قبل إطلاق سراحهن.

ورد عن بعثة الأمم المتحدة في السودان خبر مفاده أن سبع جنود حكوميون اغتصبوا شابة عمرها 18 سنة من قبيلة عربية في الفاشر في شمال دارفور، يوم 13 أغسطس/آب، وقد أفادت الضحية أنها كانت تسير عائدة إلى منزلها عندما اقتربت منها مجموعة من الجنود ضربوها ثم ساقوها إلى خيمة قريبة من نقطة تفتيش القوات المسلحة السودانية، واعتدوا عليها هناك مراراً لمدة ثلاث ساعات.

جاء في تقرير صدر عن مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان في شهر نوفمبر/تشرين الثاني أن وكالات المنظمة الدولية سجلت تفاصيل 46 حالة من حالات العنف الجنسي الذي تعرضت له النساء فيما بين شهر يونيو/حزيران وشهر أكتوبر/تشرين الأول، وقدرت المنظمة الدولية أن عدد ضحايا جرائم العنف الجنسي كان في الواقع أكثر من ذلك بكثير، وذلك بسبب القدرة المحدودة للوصول إلى مناطق معينة، كما أن الضحايا من النساء لا يقدمن البلاغات عن ما تعرضن إليه من إساءات.

كثيراً ما كانت السلطات، وعلى وجه الخصوص جهاز الشرطة، تعمل على الحيلولة دون وصول ضحايا جرائم الاغتصاب إلى عدالة المحكمة، فقد صرح مثلاً قائد جهاز الشرطة بعد وقوع ثلاث جرائم في شهر أبريل/نيسان تم فيها اختطاف واغتصاب النساء في منطقة صليعة في غرب دارفور، أن التحقيق أظهر أن عمليات الاختطاف والاختطاف وقعت في إطار نزاع بين القبائل، وأن جهاز الشرطة لذلك عليه رفع يده عن تلك الأحداث والامتناع عن التحقيق فيها. وقد صرح شهود العيان أنهم قدموا للشرطة أسماء المعتدين ولكن قائد جهاز الشرطة أنكر ما ادعاه شهود العيان. وأضاف قائد جهاز الشرطة معقياً أن أحد الضحايا مارست الجنس مؤخراً وأنها لا تبدو عليها أية علامات تدل على أنها تعرضت للاغتصاب وأنها يجب أن توجه إليها تهمة ارتكاب الزنا.

استمرت الحكومة خلال العام في اتخاذ خطوات صغيرة للحد من العنف الذي تتعرض له النساء في دارفور، فقامت بطبع كتيبات طبية للأطباء أوردت فيها تفاصيل عن العلاج المناسب لضحايا جرائم الاغتصاب، وتعهدت الحكومة كذلك بتعيين وتشغيل 40 امرأة للقيام بمهام أمين شرطة في جنوب دارفور، ومع ذلك، ظلت هناك مشاكل كبيرة تشمل تعريض ضحايا جرائم الاغتصاب لأعمال التخويف، والتحرش بهن من قبل رجال الشرطة، كما أن الادعاءات بوقوع جرائم الاغتصاب كان لا يتم التحقيق فيها، وكان رجال الشرطة في دارفور يفتنون من العقاب.

لم تتم خلال العام أية ملاحقة قضائية لمرتكبي جرائم الاغتصاب في دارفور.

أعلنت الحكومة في عام 2005 تعليق القيود المفروضة على التأشيرات وعلى المؤن المستوردة من قبل منظمات المساعدات الإنسانية، ولكنها مع ذلك استمرت في وضع القيود على أعمال توصيل المساعدات الإنسانية إلى دارفور.

في يوم 28 مارس/آذار وقعت الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة على بيان مشترك، توصلوا فيه لاتفاق الغرض منه تذليل العوائق البيروقراطية التي تواجهها الجهود المبذولة لتوفير المساعدات الإنسانية، وهو ما يتم تحقيقه عن طريق تحسين كفاءة أداء الحكومة في عمليات استخراج التأشيرات وتصاريح السفر وإجراءات التخليص الجمركي للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية، وقد ذكرت المنظمات غير الحكومية أنها قد لاحظت أن عمليات استخراج التأشيرات وتصاريح السفر قد تحسنت لحد ما، إلا أن الحكومة كانت كثيراً ما تحول دون وصول المساعدات الإنسانية، كما كانت تتحرش بالعاملين على تقديم هذه المساعدات.

تسببت المفوضية الحكومية للبعث الإنسانية في تعطيل توظيف وتعيين موظفين جدد في دارفور، إذ كانت تطلب من المنظمات غير الحكومية أن تمتنع عن إجراء المقابلات مع المرشحين لتولي هذه الوظائف أو اختيار أي منهم إلا إذا استعانوا باللجنة الخماسية لاختيار الموظفين، وراعوا وجود مسؤولي المفوضية الحكومية للبعث الإنسانية أثناء إجراء المقابلات مع المرشحين.

في يوم 19 يناير/كانون الثاني داهم مسؤولو جهاز الشرطة والأمن المحليين مقر أحد المنظمات غير الحكومية الدولية في نيالا وألقوا القبض على 20 شخص، كان من بينهم خمسة موظفين يعملون في منظمة الأمم المتحدة، وموظفين في بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان وموظفين آخرين في منظمات غير حكومية أخرى، وقد تعرض بعض الذين ألقى القبض عليهم إلى إصابات أثناء فترة احتجازهم، وتعرض أحد المحتجزين للاعتداء عليه جنسياً، وتم بعد ذلك الإفراج عن الجميع، ولكن الحكومة لم تتخذ أي إجراء ضد ضباط الشرطة وضباط الأمن المسؤولين عن تلك الأحداث.

كانت قوات المتمردين تعتدي على النشاط التجاري في الطرق، بما في ذلك شحنات المساعدات الإنسانية، وكانت هذه القوات تستولى على السلع والسيارات وتحتجز الأشخاص، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

كما كانت قوات المتمردين وقطاع الطريق يعوقون تدفق المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، وكانوا مسؤولين عن الاعتداءات والإصابات التي تعرض لها العاملون في مجال المساعدات الإنسانية.

بلغ عدد الأشخاص الذين فقدوا مساكنهم أو أرغموا على التخلي عنها بسبب الصراع في دارفور، وفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة، 2 مليون و200 ألف شخص، وتشير تقديرات المنظمة أن 231 ألف شخص فروا إلى تشاد. واستمرت في دارفور أعمال العنف والاعتداء على الأهالي رغم التوقيع على اتفاق سلام دارفور، وكانت جميع أطراف النزاع تشارك في هذه الأعمال التي أدت إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص، كما أدت أعمال العنف إلى نزوح بعض النازحين للمرة الثانية أو الثالثة. فقد قدرت منظمة الأمم المتحدة مثلاً، أن عدد النازحين الجدد قد ازداد بحوالي 250 ألف نازح تم تهجيرهم فيما بين شهر يناير/كانون الثاني وشهر يوليو/تموز بسبب زيادة حالات الصراع وعدم الاستقرار. وفي الأسبوع الثاني من شهر أكتوبر/تشرين الأول، بينت تقارير منظمة الأمم المتحدة وكالات أخرى أن حدة الصراع في مهاجرية في جنوب دارفور أدت إلى نزوح أعداد جديدة من أهالي دارفور بلغ عددهم 40 ألف شخص، ولم يعد كثيرون من هؤلاء النازحين داخلياً إلى الأماكن التي نشئوا فيها، رغم أن أعداداً صغيرة منهم قرروا من تلقاء أنفسهم العودة إلى بعض القرى التي كانوا يعيشون فيها. وظلت الأحياء الفقيرة حول الخرطوم تأوي مئات الآلاف من هؤلاء النازحين، غالبيتهم من الجنوب ومن الغرب، ممن كانت المجاعة والحرب الأهلية قد أرغمتهم على ترك بيوتهم وقراهم، وكان هؤلاء قد استقروا في تلك الأحياء الفقيرة بصورة عشوائية.

لم تقدم الحكومة إلى النازحين داخلياً سوى القليل جداً من المساعدة أو الحماية. وفي دارفور أقام جهاز الشرطة المحلي نقاط تفتيش بالقرب من بعض معسكرات هؤلاء النازحين، ومع ذلك لم يبذل رجال الشرطة أي مجهود يذكر لتوفير الأمن. وفي الجنوب كانت مفوضية جنوب السودان للإغاثة وإعادة التعمير، وهي إحدى هيئات حكومة جنوب السودان، توفر الحماية والمساعدات للنازحين في البلاد العائدين إلى ديارهم ومواطنهم.

وردت تقارير عديدة عن الإساءات التي تعرض لها النازحون داخلياً، وتشمل هذه الإساءات جرائم الاغتصاب والاعتداء بالضرب ومحاولات الحكومة إرغام الأشخاص على العودة إلى منازلهم أو إلى معسكرات أو مواقع بديلة للنازحين. كما وردت تقارير تتسم بالمصادقية عن قيام الحكومة بمضايقة النازحين داخلياً في دارفور الذين كانوا يتحدثون مع المراقبين الأجانب، وعلى وجه الخصوص الشخصيات الأجنبية البارزة، وكانت الحكومة تطلب من هؤلاء النازحين إحاطتها علماً بفحوى ما دار بينهم من حديث.

كانت الحكومة أحياناً تحول دون وصول القوافل التجارية إلى الطرق المؤدية إلى معسكرات النازحين داخلياً، وكانت تبرر ذلك بأسباب أمنية كانت تدعيها.

أدت حالة انعدام الأمن في دارفور، وخاصة خارج معسكرات النازحين داخلياً، إلى تقييد حرية حركة هؤلاء النازحين، وكانت النساء والفتيات اللاتي يخرجن خارج حدود البلدة يجازفن بالتعرض للاعتداء عليهن جنسياً.

كانت الحكومة تعد النازحين داخلياً بتوفير الطعام والمال لهم لكي ترغمهم على العودة إلى قراهم، ومع ذلك كانت الغالبية من هؤلاء النازحين الذين عادوا إلى قراهم يحصلون على المساعدات ثم يعودوا مرة أخرى إلى معسكرات النازحين.

كانت الحكومة ترغم النازحين داخلياً على الذهاب إلى معسكرات بديلة للنازحين للاستقرار فيها أو في مواقع أخرى.

في أعقاب الاشتباكات التي دارت لمدة عدة أيام بين المجموعات الإثنية داخل معسكر كلمة، وهو معسكر في جنوب دارفور للنازحين داخلياً، أعلن حاكم جنوب دارفور يوم 20 أكتوبر/تشرين الأول عن خطط لتقسيم المعسكر إلى 9 معسكرات صغيرة. وقد أدت هذه الاشتباكات إلى أن حوالي 20 ألف شخص من سكان معسكر كلمة الذين يقدر عددهم بحوالي 90 ألف شخص، غادروا المعسكر بحلول نهاية العام. وقد صرحت منظمة الهجرة العالمية أن قوات الأمن السودانية والمفوضية الحكومية

جنوب السودان

كان عدد المواجهات المباشرة خلال العام بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان أقل مما كان في الماضي، ومع ذلك، أدى الصراع بين المجموعات المسلحة الأخرى والمعارك بين القبائل، وعلى وجه الخصوص في مناطق وقف إطلاق النيران في محافظات جنوب كردفان واستوائية الشرقية وأعالي النيل إلى مقتل ما لا يقل عن عدة مئات من المدنيين.

أعمال القتل

كانت القوات التابعة لقوات الدفاع الشعبي المتحالفة مع الحكومة مسؤولة عن مقتل العديد من المدنيين والنازحين داخليا العائدين إلى ديارهم.

كانت بعثة الأمم المتحدة في السودان تتلقى تقارير مفادها أن جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان كانوا خلال العام يقتلون أشخاص لم يصدر بشأنهم أي أمر قضائي.

في يوم 4 نوفمبر/تشرين الثاني بادر 6 جنود من الجيش الشعبي لتحرير السودان تابعين لوحدة القوات المشتركة بإطلاق النيران على ثلاث أفراد من الجهاز الأمني في جنوب السودان في يامبيو في محافظة استوائية الغربية، وزُعم أن الجنود الست استهدفوا ضباط الجهاز الأمني الثلاث بسبب استيائهم من سير التحقيق في جريمة قتل جندي آخر تابع لوحدة القوات المشتركة.

كما أدت الاشتباكات التي وقعت فيما بين القبائل إلى مئات من الوفيات في صفوف المدنيين.

في يوم 5 مايو/أيار قام مسلحون من قبيلة التبوسا بشن هجوم على أشخاص غير مسلحين من قبيلة ديدنغا في قرية لاورو في محافظة استوائية الشرقية، وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل 54 شخص كان غالبيتهم من النساء.

وفي شهر أغسطس/آب أدى القتال بين مجموعتي المورلي والنوير إلى مصرع أكثر من 80 شخص.

وفي أواخر شهر نوفمبر/تشرين الثاني وقع اشتباك بين المجموعتين المسلحتين، المورلي ودينكا بور بسبب أحداث سرقة الماشية، وأدت هذه الاشتباكات إلى مقتل 35 شخص على الأقل وإصابة أكثر من 40 شخص بجروح، وامتدت هذه الاشتباكات إلى بلدة بور حيث قام أفراد من قبيلة دينكا بور باجتياح أحد المستشفيات، وقتلوا 4 من المرضى وتسببوا في إصابة أحد موظفي المستشفى.

أعمال الإساءة البدنية والعقاب والتعذيب

تلقت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقارير تتسم بالمصادقية مفادها أن جنود في الجيش الشعبي لتحرير السودان وعناصر في مجموعات مسلحة أخرى كانوا يسيئون معاملة المدنيين.

زُعم، وفقا لما ورد عن منظمة الأمم المتحدة، أن أحد جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان اغتصب طفلة عمرها سبعة أعوام في محافظة الوحدة، وكان الجندي مع حلول نهاية السنة لا يزال محتجزا رهن مثوله أمام المحكمة. وفي يوم 11 مايو/أيار قام 4 رجال زُعم أنهم عناصر في الجيش الشعبي لتحرير السودان بتوقيف شاحنة في بانوك في بلدة أبياي، كانت تنقل 60 شخص، وقال الجنود لسائق الشاحنة انه لا يستطيع التوجه إلى الجنوب دون الحصول على تصريح بذلك، ثم يُقال أن الجنود انهالوا على ركاب الشاحنة ضربا بالهراوات بعد ذلك.

الأطفال المجندين

لم تتلقى منظمة الأمم المتحدة، خلافاً لما حدث في العام المنصرم، تقارير تتسم بالمصادقية عن قيام القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان بتجنيد الأطفال في الجيش، وذلك وفقاً لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال في الصراع المسلح في السودان. ومع ذلك، فشلت كل من القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في منع الأطفال من الارتباط طوعياً بالمجموعات المسلحة المتحالفة مع قوات كل منهما.

فقد أكدت منظمة الأمم المتحدة مثلاً أن الأطفال كانوا موجودين في عام 2006 في ثكنات الكيلو 7 للجيش الشعبي لتحرير السودان في محافظة الوحدة، وأنهم لم يغادروا هذه الثكنات إلا في شهر يوليو/تموز 2007.

ووردت تقارير مفادها أن الميليشيات المتحالفة مع القوات المسلحة السودانية استمرت في تجنيد الأطفال في صفوفها.

إساءات أخرى متصلة بالصراع

وخلافاً للعام المنصرم، لم ترد تقارير تتسم بالمصادقية عن ألغام جديدة زرعت في أراضي الجنوب.

القسم 2 – احترام الحريات المدنية بما فيها:

أ – حرية الكلام وحرية الصحافة

يكفل الدستور الانتقالي حرية الفكر وحرية التعبير وحرية الصحافة "وفقاً لما ينص عليه القانون"، ومع ذلك كانت الحكومة تفرض قيوداً صارمة على هذه الحقوق، رفعت الحكومة قوانين الطوارئ عام 2005، ولكنها استمرت في فرض الرقابة على وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، وكان الصحفيون يمارسون الرقابة الذاتية باستمرار.

تعرض الأشخاص الذين رفعوا أصواتهم لانتقاد الحكومة للمضايقة والتوقيف خلال العام، ووجهت الحكومة لهؤلاء الأشخاص تهماً أخرى، فاتهمهم مثلاً بالتآمر للقيام بانقلاب ضد نظام الحكم.

كان عدد الصحف التي تصدر يومياً كبيراً، وخاصة في المدن، وكانت هذه الصحف تعكس وجهات نظر سياسية مختلفة بعض الشيء، وقام عدد من الصحف بإعادة طبع مقالات كانت قد نشرت في الصحافة الدولية، وكان بعضها ينتقد سياسات الحكومة، وكانت الحكومة تسيطر رسمياً على صحيفة واحدة تصدر باللغة العربية وأخرى تصدر باللغة الإنجليزية، وكانت أجهزة الأمن كذلك تسيطر على صحف أخرى. وكان عدد من الصحف المستقلة يخضع للمراقبة المكثفة خلال العام، كما أن الموظفين العاملين فيها كانوا يتعرضون للترهيب والقبض عليهم.

كانت الصحف الصادرة باللغة الإنجليزية تشنكي من التحيز ضدها، فذكرت أن اختبار اللغة العربية المطلوب من جميع الصحفيين المعتمدين كان أصعب بكثير من الاختبار باللغة الإنجليزية، ولذلك كان يتعذر على العديد من الصحفيين الذين يكتبون باللغة الإنجليزية إعداد تقاريرهم، أو كانوا يقومون بإعداد تقاريرهم بصفة غير رسمية، فكانت صحيفة "خرطوم مونيتور" الصادرة باللغة الإنجليزية توظف الصحفيين الذين يكتبون باللغة العربية وآخرين يكتبون باللغة الإنجليزية، وكان الصحفيون غير المعتمدين الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية يترجمون المقالات المكتوبة باللغة العربية التي يكتبها زملاؤهم من الصحفيين المعتمدين المتحدثين باللغة العربية والذين لا يستطيعون كتابة مقالاتهم باللغة الإنجليزية.

كانت الحكومة تتحكم في وسائل الإعلام وتسيطر عليها من خلال المجلس القومي للصحافة وقوات الأمن، وكانت تفرض الرقابة على أي نقد لأعمال الحكومة وسياساتها في دارفور، وكان المجلس القومي للصحافة مكلفاً بإصدار التراخيص وإدارة الاختبارات المهنية للصحفيين والاستجابة إلى الشكاوى، وكان هذا المجلس يخضع إلى تأثير الحكومة بصورة كبيرة، وفي حالة ورود شكوى، كان باستطاعة المجلس أن يقدم إنذاراً للصحيفة أو يعلق نشرها إلى أجل غير مسمى أو يحظر على الصحفيين ممارسة عملهم لفترة زمنية قد تصل إلى أسبوعين.

كانت الحكومة تتحكم بصورة مباشرة فيما تبثه أجهزة الإذاعة والتلفزيون، وكانت تقتضي أن تعكس برامجها سياسات الحكومة، وكان للإرسال التلفزيوني رقيب عسكري دائم لغرض ضمان أن الأنباء تعكس وجهات النظر الرسمية، وكانت بعض الإذاعات الأجنبية متاحة لاستماع الجمهور لها في البلاد، وظلت إحدى محطات الإذاعة الخاصة تبث برامجها وتمارس عملها، وكانت الحكومة تقتضي ممن يرغب في الحصول على أجهزة استقبال البرامج عن طريق الأقمار الصناعية الحصول على تصريح منها ودفع مبالغ باهظة للحصول على الجهاز والتصريح، ومع ذلك كان باستطاعة المواطنين الاستماع إلى أجهزة الإعلام الأجنبية، إذ لم تقم الحكومة بالتشويش على الإشارات اللاسلكية الأجنبية. كانت هناك شبكة للبت المرئي تبث البرامج للمشتركين في نظام البث بالكابل، وذلك بالإضافة إلى خدمات التلفزيون المحلي وتلك التي تُشاهد بواسطة الأقمار الصناعية، وكانت هذه الشبكة تقدم للمشتركين نشرات الأخبار الأجنبية وغيرها من برامج أخرى كانت تعيد بثها دون أن تتعرض للرقب.

باستثناء جنوب السودان، لم تسمح الحكومة للإعلام الدولي أن يعمل بحرية في البلاد، كما أنها كانت ترفض إصدار التأشيرات لبعض الصحفيين الأجانب.

وكانت قوات الأمن الحكومية تلقي القبض على الصحفيين وكانت تعرضهم للمضايقات والترهيب والتخويف.

يُقال أن قوات الأمن احتجزت يوم 24 مارس/أذار صحفي يتبع مكتب إذاعة السودان بعد أن حاول تقديم تقرير عن الهجوم الذي قامت به قوة أمنية على المقر الرئيسي لفريق ميناوي في الحركة الشعبية لتحرير السودان في أم درمان، وهو الهجوم الذي أدى إلى مقتل 10 أشخاص من مندوبي الحركة، وقامت قوات الأمن بإطلاق سراح الصحفي بعد احتجازه لمدة خمسة أيام، ولكنها لم ترد له أجهزته.

في يوم 25 مارس/أذار، قامت وزارة الداخلية بتبليغ مراسل هيئة الإذاعة البريطانية (البي بي سي) السيد/ جونا فيشر بأمر طرده من البلاد بسبب التقارير التي كان قد أعدها عن دارفور، وغادر فيشر السودان يوم 13 إبريل/نيسان.

في يوم 20 يونيو/حزيران، ألقى رجال الشرطة القبض على مراسل سياسي يعمل لدى جريدة "رأي الشعب" اليومية بعد أن كتب مقالا عن الاحتجاج الذي وقع عند سد كجبار. وقد ظل هذا الصحفي محتجزا لمدة شهرين وأفرج عنه بعد ذلك، وألقت قوات الأمن القبض على أربعة صحفيين آخرين في شهر يونيو/حزيران، واحتجزتهم لأنهم حاولوا إعداد تقرير عن أعمال الاحتجاج في منطقة سد كجبار، وتم الإفراج عن هؤلاء الصحفيين بعد أسبوع واحد.

أصدرت الحكومة خلال العام عددا من الأوامر العامة فرضت فيها الحظر على نشر أو بث التقارير عن مواضيع حساسة معينة، وفي شهر فبراير/شباط أصدرت إحدى المحاكم أمراً حظرت فيه نشر أو بث جميع التقارير المستقلة عن السيد/محمد طه محمد أحمد، رئيس تحرير صحيفة "الوفاق"، ويُذكر أن جثة محمد طه محمد أحمد عثر عليها مقطوعة الرأس عام 2006، وكانت الصحف التي تخالف هذه الأوامر تُغلق لفترات زمنية تستمر لمدة عدة أيام، أو كان مسؤولو جهاز الأمن الوطني يصادرون طبعاتها.

وفي يوم 1 فبراير/شباط قامت السلطات بإغلاق صحيفة "السوداني"، وهي جريدة يومية مستقلة، وذلك لأنها نشرت معلومات عن قضية محمد طه، وفي شهر سبتمبر/أيلول حظرت وزارة العدل نشر أو بث أي تقارير عن قضية محمد طه، واستأنفت صحيفة "السوداني" عملياتها بعد مرور عدة أيام على إغلاقها.

وفي شهر مارس/أذار أصدر وزير العدل تعليمات إلى جميع محرري الصحف أمرهم فيها بالتوقف عن نشر أخبار عن الملاحقات القضائية لمرتكبي الجرائم في دارفور.

وفي شهر مايو/أيار رفع وزير العدل دعوى قذف وتشهير ضد صحيفة "السوداني" بعد أن نشرت الصحيفة مقال رأي يطالب باستقالة وزير العدل لصلته بقضية لغسل الأموال كان التحقيق جاري فيها، وتم إلقاء القبض على محرر واحد ومراسل واحد لصحيفة "السوداني"، واحتجزا لعدة أيام قبل إطلاق سراحهما.

وفي يوم 22 مايو/أيار فرض المجلس القومي للصحافة حظراً على الصحف يمنعها من نشر معلومات عن النشاط الذي تقوم به مجموعات المتمردين في دارفور، ويمنعها أيضاً من نشر أي حوار صحفي مع أي من القيادات السياسية والميدانية للمتمردين، ومع ذلك لم يُطبق هذا الحظر.

وفي يوم 21 أغسطس/آب صادرت السلطات آلاف النسخ من صحيفة "رأي الشعب" اليومية بعد أن نشرت الصحيفة تفاصيل المؤامرة التي تم إحباطها لشن هجوم على سفارات معينة في الخرطوم، إذ كانت الحكومة قد حظرت نشر أي تقارير عن المؤامرة في الصحف.

كانت السلطات في جنوب السودان تحترم حرية الصحافة عموماً، ومع ذلك وردت بعض التقارير عن تعرض الصحفيين للمضايقات، فقد احتجزت الشرطة في جنوب السودان رئيس تحرير صحيفة "المواطن" لمدة يوم واحد بسبب التقارير التي نشرتها الصحيفة عن فضيحة مالية.

حرية الوصول إلى الإنترنت

كانت الحكومة تراقب الاتصالات التي تتم عبر شبكة الإنترنت، وكان العاملون في جهاز المخابرات والأمن الوطني يقرأون رسائل البريد الإلكتروني الخاصة المتبادلة بين المواطنين، وكانت المؤسسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية تمنع الوصول إلى بعض المواقع المتاحة على الشبكة الإلكترونية والتي تُعتبر مسيئة للأخلاق العامة، كما كانت تمنع الوصول إلى مواقع الربط البديلة، ومع ذلك لم تكن هناك أي قيود عموماً على الوصول إلى مواقع على الشبكة تبث الأخبار وتنتشر المعلومات، وكان الوصول إلى شبكة الإنترنت متاح عموماً وعلى نطاق واسع في المدن، ولكنه كان محدوداً خارج حدود المدن بسبب عدم وجود البنى التحتية لذلك.

الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

قيدت الحكومة الحريات الأكاديمية. وكانت الحكومة تعين نواب رؤساء الجامعات العامة، وكان هؤلاء مسؤولين عن إدارة مؤسسات الجامعة، كما كانت الحكومة هي التي تقرر المناهج الدراسية، وكان أساتذة الجامعة يمارسون الرقابة الذاتية رغم أن كثيرين منهم كانوا يعبرون عن معارضتهم للحكومة في محاضراتهم ومؤلفاتهم، أما الجامعات الخاصة، فلم تكن تخضع للسيطرة المباشرة من قبل الحكومة، ولكنها كانت في بعض الحالات تمارس هي كذلك الرقابة الذاتية، ورغم ذلك، عاد من المنفى إلى السودان العديد من أساتذة الجامعة.

في شهر فبراير/شباط وقعت اشتباكات بين الطلبة في جامعة شندي وبين قوات الشرطة التي كانت تحاول تفريق إضراباً سلمياً قام به الطلبة.

كثيراً ما كانت الحكومة تفرض الرقابة على الأفلام السينمائية وخاصة ما كان يستورد منها من الغرب، وذلك، إذا ما اعتبرت هذه الأفلام مسيئة للأخلاق العامة.

ب - حرية التجمع سلمياً والانتساب إلى الجمعيات

حرية التجمع:

يكفل الدستور الإنتقالي حرية التجمع، ومع ذلك كانت الحكومة تفرض قيوداً صارمة على هذه الحرية، إذ فرضت الحكومة حظراً رسمياً على جميع التجمعات والمظاهرات العامة في البلاد، رغم أنها لم تكن تطبق هذا الحظر دائماً، وكانت السلطات عموماً تسمح بالتجمعات التي صرحت بها الحكومة، ولكنها كانت تعيق التجمعات التي كانت تعتبرها تعبر عن توجهات سياسية.

ظلت التوجهات الإسلامية ذات الصلة بالأحزاب السياسية المعارضة، وعلى وجه الخصوص حزب الأنصار (أي حزب الأمة) وحزب الختمية (الحزب الاتحادي الديمقراطي)، تواجه رفض السماح لها بتنظيم تجمعات كبيرة عامة، وكان مندوبو الجهات

وقد أدى إفراط ضباط الشرطة في استخدام العنف لتفريق المتظاهرين إلى حدوث وفيات وإصابات.

في شهر فبراير/شباط بعد مظاهرات الاحتجاج التي وقعت في جامعة النيلين في الخرطوم والتي قتل أثناءها ضباط الشرطة أحد الطلبة، قام مسؤولو الأمن الوطني بإلقاء القبض على طلبة على صلة بحزب المؤتمر السوداني، وهو أحد الأحزاب المعارضة الصغيرة، وقد صرح جميع هؤلاء الطلبة أنهم تعرضوا لسوء المعاملة أثناء فترة احتجازهم.

في يوم 14 يونيو/حزيران أطلقت قوات شرطة الاحتياط المركزي النيران على المتظاهرين الذين كانوا يعترضون على تشييد سد كجبار، فقتلوا 4 أشخاص وأصابوا 10 أشخاص بجراح، وقد بينت التقارير الصحفية أن رجال الشرطة استخدموا الذخيرة الحية لتفريق المتظاهرين، وفي يوم 19 يونيو/حزيران نشرت صور لهذا الاعتداء على موقع "يوتيوب" الإلكتروني، وقد أوضحت هذه الصور الجروح التي أصيب بها المتظاهرون في رؤوسهم.

ورد عن بعثة الأمم المتحدة في السودان أن طلبة في جامعة أعالي النيل في ملكال نظموا مظاهرة يوم 6 أغسطس/آب للتعبير عن رأيهم بشأن انتخابات المسؤولين الجدد في اتحاد الطلاب، وقام جهاز شرطة جنوب السودان بدعم من جيش تحرير شعب السودان بمواجهة الطلاب الذين استمروا في مسيرتهم تجاه البلدة، ثم أطلقت عناصر جهاز الشرطة الرصاص على المسيرة، وأدى ذلك إلى مقتل طالب واحد وإصابة أربعة أشخاص آخرين بجراح.

لم تتخذ السلطات أي إجراء ضد قوات الأمن التي أفرطت في استخدام القوة.

حرية الانتساب إلى الجمعيات

يكفل الدستور الانتقالي حرية التجمع، ومع ذلك كانت الحكومة تفرض القيود الصارمة على هذه الحرية، وكان القانون يحظر بشكل فعال الأحزاب السياسية التقليدية المتصلة بالجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، ومع ذلك كان عدد الأحزاب السياسية المسجلة رسمياً 20 حزب، وكان قانون الأحزاب السياسية يسمح للأحزاب السياسية التي كانت محظورة باستئناف نشاطها، ولكن كان على كل من تلك الأحزاب إخطار المسؤول عن تسجيلها بنية الحزب للمشاركة في الانتخابات، وكان على كل حزب ينوي المشاركة في الانتخابات إرسال إخطار خطي في هذا الصدد إلى المسؤول عن تسجيل الأحزاب، وكان المراقبون يعتقدون أن الحكومة كانت تسيطر على الجمعيات المهنية وتتحكم فيها.

واستمرت الحكومة في التحرش ببعض الشخصيات القيادية في المعارضة الذين كانوا يتحدثون مع المنظمات أو السفارات الأجنبية.

ج. الحرية الدينية

يكفل القانون والدستور الانتقالي حرية العبادة في كافة أنحاء البلاد، ومع ذلك استمرت الحكومة في فرض القيود على غير المسلمين وعلى المسلمين غير العرب، وعلى المسلمين من القبائل أو المذاهب غير المتصلة بالحزب الحاكم، وكان حزب المؤتمر الوطني الذي تولى الحكم بهدف أسلمة البلاد، يعتبر الإسلام دين الدولة، وكان يعلن أن قوانين البلاد يجب أن يكون مصدرها الإسلام، كما يجب أن يكون الإسلام هو أساس مؤسسات وسياسات البلاد، وكانت الحكومة عموماً تسمح لغير المسلمين بحرية العبادة في أماكن العبادة المسموح بها، ولكن السلطات في الشمال واصلت فرض القيود على نشاط المسيحيين.

في شهر فبراير/شباط أسست الحكومة في العاصمة مفوضية لحقوق غير المسلمين، وهي آلية لحماية الحرية الدينية أتيحت بموجب اتفاق السلام الشامل. عين رئيس الجمهورية رئيس المفوضية الذي تولى اختيار أعضاء المفوضية البالغ عددهم 28 عضو، وقد تم اختيار هؤلاء من الجهاز القضائي ومن وزارة العدل ومن المجموعات الدينية التقليدية الإسلامية والمسيحية ليكونوا مندوبين عن هذه المجموعات.

ويكفل كذلك الدستور الانتقالي لجنوب السودان حرية العبادة في محافظات جنوب السودان العشرة، وكانت حكومة جنوب السودان تحترم عموماً حقوق أهل الجنوب في ممارسة شعائر الدين الذي يختارونه.

كانت المنظمات الدينية والكنائس تخضع لذات القيود المفروضة على الشركات والمؤسسات غير الدينية، وكان القانون يقتضي من كل من الجاليات الدينية أن تسجل نفسها للحصول على الاعتراف بها أو لكي يتمكن أعضاؤها من التجمع بصورة مشروعة، ويُقال مع ذلك أن التسجيل لم يعد مطلوباً وأن الكنائس ومن بينها الكنيسة الكاثوليكية رفضت التسجيل.

ووردت تقارير عن قيام قوات الأمن بمضايقة الأشخاص وأن هذه القوات كانت أحياناً تهدد باستخدام العنف ضد الأشخاص بناء على معتقداتهم ونشاطهم الديني، ولم تكن أسباب هذه المضايقات واضحة، أي لم يُعرف إذا كانت أسبابها دينية أو سياسية.

في اليوم الأول من شهر يناير/كانون الأول مثلاً، داهمت الشرطة المقر الرئيسي للكنيسة الإيسكوبالية في الخرطوم واستخدمت الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إصابة ست أشخاص من المصلين، وقد وقع هذا الهجوم أثناء القداس السنوي الذي أقيم للاحتفال برأس السنة الميلادية.

في ديسمبر/كانون الأول تم إلقاء القبض على مدرسة بريطانية اسمها جيليان غيبونز، تعمل في إحدى المدارس الابتدائية الخاصة في الخرطوم، ووجهت إليها تهمة "الإساءة إلى الدين" بموجب الشريعة، وذلك بعد أن سمحت لتلاميذها بإطلاق اسم محمد على دمية على شكل دب، وكانت التهم المحددة الموجهة إليها هي تهمة التجديف بالدين والحث على الكراهية الدينية، والتعبير عن الازدراء للمعتقدات الدينية وإهانة الإسلام. وأدينَت المدرسة بتهمة إهانة الإسلام، ثم أصدرت السلطات عفواً عنها وتم ترحيلها من البلاد. وقد أشارت التقارير أن موظف سابق في المدرسة يحمل ضغينة ضد المدرسة هو الذي بلغ السلطات بذلك، وكان هدفه هو أن تقوم السلطات بإغلاق أبواب المدرسة.

وخلافاً للعام المنصرم، لم ترد تقارير عن قيام الشرطة بمداومة الكاتدرائيات أو عن قيام قوات الأمن بإلقاء القبض على الأئمة بسبب الخطب التي كانوا يلقونها ويتحدثون فيها عن مسائل مثيرة للجدل.

كان استخدام وتشبيد دور للعبادة يتطلب الحصول على موافقة الحكومة، وكانت الطلبات المرفوعة لتشبيد المساجد تحظى عادة بالموافقة عليها، أما الطلبات المرفوعة لبناء الكنائس فكانت الموافقة عليها أصعب. وقد أفاد مجلس حوار الأديان السوداني أن الحكومة أصدرت تصريحين في عام 2006 لبناء وتشبيد كنائس جديدة، إلا أن مسؤولي الكنيسة أفادوا أنهم لم يتسلموا هذه التصاريح، ولم تصدر أي تصاريح خلال العام. واستمرت أعمال بناء وتشبيد الكنائس الصغيرة كبديل لتشبيد الكنائس الكبيرة، وكان أصحاب الأراضي التي تُقام عليها هذه الكنائس الصغيرة يقومون بتسجيلها لأغراض الاستخدام الشخصي بدلاً من تسجيلها لأغراض استخدام الكنيسة.

يسمح القانون لغير المسلمين بالتحويل إلى الإسلام، ولكن عقوبة المسلم الذي يتحول عن الإسلام هي الإعدام، وكانت السلطات أحياناً تُعرض من يتحول عن دينه إلى الفحص والتدقيق المكثف وإلى نبذ المجتمع والترهيب، أو كانت تشجع من يتحولون عن دينهم على مغادرة البلاد، ومع ذلك لم ترد أي تقارير عن تنفيذ عقوبة الإعدام في من تحول عن الإسلام.

لم تظهر خلال العام أي أدلة تفيد بأن أي شخص أرغم على التحول عن دينه، ومع ذلك تحول عدد من غير المسلمين إلى الإسلام للحصول على وظيفة أو للاحتفاظ بالوظيفة أو للحصول على ترقية أو لتلقي أي خدمات أو مزايا اجتماعية أخرى.

كانت طلبات إصدار التأشيرات التي يتقدم بها العاملون الدينيون المسيحيون، بما في ذلك القساوسة والمدرسين، تتعرض إلى التعطيل والتأخير لفترات زمنية طويلة.

كان على جميع المدارس في الشمال، بما في ذلك المدارس الخاصة التي تديرها المجموعات المسيحية، الالتزام بالمنهاج الدراسي الذي فرضته الدولة على جميع المدارس في الجزء الشمالي من البلاد، وكان عليها تدريس مواد التربية الإسلامية ابتداءً من الصفوف السابقة للسنة الأولى وحتى السنة النهائية في الجامعة. وكانت بعض المدارس العامة تعفي التلاميذ غير المسلمين من صفوف التربية الإسلامية، ولكن مدارس عامة أخرى لم تفعل ذلك.

كانت السلطات تعتبر الأطفال الذين تخلى عنهم ذويهم أو الذين لا تُعرف حقيقة هوية ذويهم، مسلمون بغض النظر عن أصولهم الدينية المفترضة، وكان ذلك يحدث على الأقل في الشمال، وكانت السلطات عادة تسمح للأسر المسيحية بتبني الأطفال المسيحيين فقط.

وفي الجنوب كان المسيحيون والمسلمون ومن يتبعون الديانات الأهلية التقليدية يمارسون طقوسهم الدينية بحرية، ومع ذلك كان العديد من سكان الإقليم المسيحيين قد غادروا الإقليم طوعاً مع مرور السنوات. كانت الحكومة العلمانية هي الحكومة المفضلة رسمياً في حكومة جنوب السودان التي كان المسيحيون يهيمنون على النظام البيروقراطي فيها، وكثيراً ما كانت العلاقة بين سلطات الحكومة المحلية والسلطات الدينية المسيحية المحلية علاقة وثيقة.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

كان بعض رجال الأعمال غير المسلمين يشكون من أعمال المضايقة والتمييز التي كانوا يتعرضون لها في مساعيهم للحصول على عقود مع الحكومة وعلى تراخيص تسمح لهم بممارسة النشاط التجاري، وكان المسيحيون يتحدثون عن الضغط الذي يتعرض له أبنائهم في المدارس، وكان المدرسون وأجهزة الإعلام يستخدمون عبارة الكافرين للإشارة إلى غير المسلمين، كما وردت تقارير عن حصول بعض المسلمين على معاملة مميزة بخصوص الخدمات الحكومية المحدودة، مثل الوصول إلى الرعاية الطبية، كما كانوا يحصلون على معاملة مميزة في القضايا التي يكون أحد طرفيها مسلم ويكون الطرف الآخر غير مسلم. ومع ذلك صرح مسلمون غير عرب ومسلمون من قبائل ومذاهب ليست على صلة بالحزب الحاكم، مثل هؤلاء الموجودين في دارفور وفي جبال النوبة، أنهم كانوا يعاملون معاملة المواطنين من الدرجة الثانية وكانوا يتعرضون للتمييز ضدهم في الوظائف والعقود الحكومية في الشمال وفي المناطق الجنوبية التي كانت الحكومة تسيطر عليها، فكانت استثماره طلب الحصول على وظيفة في وزارة الطاقة والتعدين على سبيل المثال تشدد على الانتماء القومي والديني والقبلي، وكان المسلمون المتصلون بحزب المؤتمر الوطني يميزون في التوظيف الحكومي.

ظلت الجالية اليهودية في البلاد جالية صغيرة، ولم ترد تقارير عن وقوع أي أحداث عنف مناهضة للسامية خلال العام، ومع ذلك صدرت عن مسؤولين حكوميين عبارات وملاحظات مناهضة للسامية. إذ قام كبار المسؤولين في عدة مناسبات مثلاً بإلقاء اللوم على "كيانات يهودية" واعتبارها مسؤولة عن الصراع في دارفور.

يُرجى مراجعة تقرير "الحريات الدينية في العالم لسنة 2007" للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع.

د) حرية الحركة والتنقل، والنازحين داخلياً، وحماية اللاجئين، والأشخاص غير المنتمين لأية دولة

يكفل القانون والدستور الانتقالي حرية الحركة والتنقل والسفر إلى الخارج والهجرة والعودة إلى البلاد، ولكن الحكومة كانت تقيد هذه الحقوق في ممارساتها على أرض الواقع.

كانت قدرة المواطنين على الحركة والتنقل خارج مناطق الصراع غير مقيدة عموماً، ومع ذلك، كان الأجانب يحتاجون أحياناً للحصول على إذن من الحكومة للتنقل داخل البلاد خارج حدود الخرطوم، وكان حصولهم على مثل هذا التصريح صعباً، كما أن الحكومة كانت أحياناً ترفض إصدار مثل هذا التصريح. وكان يتوجب على الأجانب التسجيل لدى الشرطة عند دخولهم البلاد، وكان عليهم كذلك الحصول على إذن من السلطات للانتقال من موقع ما إلى موقع آخر، كما كان عليهم التسجيل لدى الشرطة في كل موقع جديد يقصدونه خلال فترة ثلاث أيام من وصولهم إلى الموقع الجديد. أما حكومة جنوب السودان، فلم ترفض القيود على حركة الأجانب، ومع ذلك كان على الأجانب التسجيل لدى السلطات المختصة عند دخولهم البلاد.

كان باستطاعة الموظفين الأجانب العاملين في المنظمات غير الحكومية الحصول على تأشيرات دخول السودان أو تصاريح للسفر إلى دارفور والمناطق الثلاث، ومع ذلك وردت تقارير عديدة عن استمرار حالات التأخير في إصدار هذه التصاريح والقيود المفروضة عليها. وكانت الحكومة تطبق عموماً سياستها الخاصة بإصدار التأشيرات للعاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية خلال مدة 48 ساعة، ومع ذلك كان مواطنو بعض البلدان يواجهون صعوبات في الحصول على تأشيرات لغرض العمل مع المنظمات غير الحكومية.

كان أعضاء ومؤيدو الجبهة الشرقية يواجهون قيوداً متزايدة على حركتهم في جميع أنحاء الجزء الشرقي من البلاد وفي العالم، وذلك قبل قيام الجبهة بالتوقيع على اتفاق سلام مع الحكومة في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2006، وتتكون الجبهة الشرقية من مجموعة من المتمردين تتكون من منظمة الأسود الحرة (الرشايدة) ومؤتمر البجة وحركة العدالة والمساواة.

كانت الحكومة تحتجز الأشخاص، وخاصة الشخصيات السياسية المعارضة، فكانت تحتجز هؤلاء في المطار وتمنعهم من السفر بسبب "مخاوف أمنية". فقد قامت الحكومة مثلاً يوم 20 أغسطس/آب بمصادرة جواز السفر الخاص بمدير منظمة غير حكومية محلية تمارس نشاطها في دارفور، ومنعته من مغادرة البلاد للاشتراك في مؤتمر في الخارج.

كانت الحكومة تقتضي من المواطنين أن يحصلوا على تأشيرة تسمح لهم بمغادرة السودان، ومع ذلك كان إصدار هذه التأشيرات إجراء شكلياً، لم تستخدمه الحكومة عموماً لتقييد سفر المواطنين.

لا تستطيع المرأة أن تغادر السودان دون الحصول على إذن بذلك من زوجها أو من ولي أمرها الذكر، ومع ذلك لم يُطبق هذا الحظر في الجنوب، كما أنه لم يُطبق بصرامة على أعضاء حزب المؤتمر الوطني.

يحظر القانون إرغام أي مواطن على مغادرة البلاد، ولم تبادر الحكومة بنفي أي مواطن، وظل قادة المعارضة خلال العام يعيشون في المنفى الذي اختاروه لأنفسهم في القاهرة وفي أسمره وفي مواقع أخرى.

النازحون داخليا

بلغ عدد النازحين الذين أرغموا على ترك ديارهم والأماكن التي كانوا يقيمون فيها أصلاً بسبب الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب مليونين وسبعمائة ألف شخص، وذلك وفقاً للمندوب الدولي السامي للاجئين. (يُرجى مراجعة القسم 1- ز).

أدى الصراع في دارفور إلى تهجير الكثيرين، ويقدر أن أعداد النازحين قد بلغت مليونين ومائتي ألف شخص، كان من بينهم آلاف الأشخاص النازحين داخليا لأول مرة وكذلك أشخاص نازحين للمرة الثانية والثالثة خلال العام. (يُرجى مراجعة القسم 1- ز).

أفادت التقارير الصادرة عن المندوب الدولي السامي للاجئين أن عدد اللاجئين السودانيين المقيمين في البلدان المجاورة نتيجة للصراع في الجنوب وفي دارفور قد بلغ 526 ألف و 998 مهاجر، وبلغ عدد المهاجرين في تشاد حوالي 231 ألف مهاجر، وفي أوغندا، حوالي 162 ألف، أما الباقون فكانوا يقيمون في إثيوبيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي مصر وإريتريا وكينيا. وأدى التحسن في الأوضاع الأمنية في الجنوب إلى زيادة أعداد السكان النازحين العائدين إلى مناطق سكنهم الأصلية والتي كانت قد تأثرت بشكل كبير من الحرب وتفتقر إلى الخدمات الأساسية، وتجاوز عدد اللاجئين والنازحين داخليا بسبب الصراع بين الشمال والجنوب الذين عادوا إلى أماكن إقامتهم الأصلية، وعلى وجه الخصوص إلى جبال النوبة وإلى المنطقة الوسطى من محافظة استوائية، 56 ألف لاجيء وعشرات الآلاف من النازحين داخليا. لم ترد تقارير عن قيام الميليشيات المحلية بفرض الضرائب غير المشروعة على السكان النازحين الذين عادوا إلى الجنوب.

حماية اللاجئين

يكفل القانون السماح للاجئين بالإقامة في البلاد أو منح أي شخص وضع اللاجئ وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة المبرمة عام 1951 بشأن وضع اللاجئين والبروتوكول التابع لها الصادر عام 1967، ومع ذلك لم تضع الحكومة نظاماً لتوفير الحماية للاجئين، وفي الواقع العملي لم تكن الحكومة توفر للاجئين الحماية من أي جهة ترغمهم على العودة إلى بلد تودي ظروفه إلى ما يبهر مخاوفهم من التعرض للاضطهاد فيه.

وفي 27 سبتمبر/أيلول قامت الحكومة بترحيل 15 لاجيء إثيوبي على الأقل إلى إثيوبيا، وقد تم ترحيل هؤلاء اللاجئين رغم التعهدات التي كانت الحكومة قد قدمتها إلى المندوب الدولي السامي للمهاجرين بأنها لن تقوم بأي أعمال إضافية لترحيل اللاجئين بعد عملية ترحيل 7 لاجئين إثيوبيين يوم 7 أغسطس/آب. وعبرت المفوضية الدولية السامية لشؤون اللاجئين عن مخاوفها بشأن عدم وفاء السودان بالتزاماته الإنسانية الدولية لتأمين الحماية للاجئين وطالبي اللجوء المشروعين والحيولة دون

في شهر مايو/أيار سنة 2006 اقتضى جهاز المخابرات والأمن الوطني ترحيل أربعة أشخاص إثيوبيين كانوا يطلبون اللجوء في السودان، وكان اللاجئين الأربعة أعضاء في التحالف من أجل الوحدة والديمقراطية، وهي مجموعة إثيوبية معارضة، وكانوا يواجهون الملاحقة القضائية لهم في إثيوبيا بتهمة الخيانة، كما كانوا يواجهون عقوبة الإعدام كذلك.

وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2006 تعرضت مجموعة من اللاجئين الإثيوبيين إلى اعتداء نفذته ضدهم السلطات، وقام عدد من هؤلاء اللاجئين بإقامة الحواجز أمام مكتب المندوب الدولي السامي لشؤون اللاجئين في الخرطوم والاعتصام فيه، فقامت الشرطة باعتقالهم في شهر فبراير/شباط. وطوال العام كانت قوات الأمن في شمال الخرطوم وفي الدمازين تستهدف اللاجئين الإثيوبيين، وكانت تدهم منازلهم وتنهال عليهم ضرباً، وتستخدم الغاز المسيل للدموع ضدهم.

وفي شهر يوليو/تموز قامت قوات الأمن في الخرطوم بإلقاء القبض على عدة مئات من اللاجئين الإثيوبيين والإريتريين، وقد أفادت منظمة العفو الدولية أن عددا كبيرا من المحتجزين كانوا لاجئين أو طالبي لجوء معترف بهم.

منحت الحكومة عددا كبيرا من طالبي اللجوء وضع اللاجئ أو وافقت على لجوئهم إلى البلاد، ومع ذلك لم تتبع الحكومة إجراءات قياسية لاتخاذ مثل هذا القرار، ويُقال أن المسؤولين الحكوميين كانوا لا يتعاطفون مع طلبات الحصول على وضع اللاجئ ولا يستجيبون إليها.

وفرت الحكومة أيضا حماية إنتقالية لأفراد قد لا تنطبق عليهم صفة اللاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 وبروتوكول سنة 1967 المكمل لها. بلغ عدد اللاجئين من تشاد الذين سُمح لهم بالإقامة في دارفور وتم توفير الخدمات الأساسية لهم دون أن يحصلوا رسمياً على وضع اللاجئين ما يقرب من 30 ألف لاجئ.

كانت الحكومة في بعض الحالات تتعاون مع المندوب الدولي السامي لشؤون اللاجئين ومع منظمات المساعدات الإنسانية الأخرى في مساعدة اللاجئين وطالبي اللجوء، وفي حالات أخرى كانت الحكومة تستهدف اللاجئين وطالبي اللجوء وتسيء معاملتهم، وكان تعاملها مع اللاجئين بهذا الأسلوب يخالف اتفاقيات كانت هي طرفاً فيها ويشكل تحد لها.

تقتضي اتفاقية عام 1951 معاملة الأطفال اللاجئين معاملة المواطنين وتوفير التعليم الأولي لهم مجاناً، ومع ذلك لم يتلقى اللاجئين من الأطفال التعليم الأولي مجاناً، ولم يُعاملوا معاملة المواطنين، وكان اللاجئين معرضون للتوقيف العشوائي والمضايقات والضرب لأن طالبي اللجوء لم يُصرف لهم بطاقات هوية لإثبات وضعهم وهويتهم خلال الفترة التي كانوا ينتظرون فيها قرار الحكومة بشأن طلب الحصول على وضع اللاجئ، ولم يكن باستطاعة اللاجئين الحصول على وضع أجنبي مقيم أو مواطن مقيم، بغض النظر عن طول فترة إقامتهم في البلاد، كما لم يكن للاجئين حق الحصول على تصاريح للعمل.

القسم 3 – احترام الحقوق السياسية: حق المواطنين في تغيير حكومتهم

يكفل الدستور الانتقالي للمواطنين حق تغيير حكومتهم بصورة سلمية، ومع ذلك أسس اتفاق السلام الشامل حكومة انتقالية تتولى القيام بالمهام الحكومية إلى حين إجراء انتخابات وطنية، ومن المزمع إجراء الانتخابات الوطنية بموجب اتفاق السلام الشامل في عام 2009.

يكفل الدستور الانتقالي الذي أسس حكومة الوحدة الوطنية والذي تم إقراره عام 2005، مشاركة حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في السلطة في كافة أرجاء البلاد. وفي يوم 11 أكتوبر/تشرين الأول علق الحرك الشعبية لتحرير السودان مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية على المستوى الوزاري للاحتجاج على ما اعتبرته عدم التزام حزب المؤتمر الوطني بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وفي 27 ديسمبر/كانون الأول انضمت الحركة الشعبية لتحرير السودان مرة أخرى إلى حكومة الوحدة الوطنية وتولت الحكومة الجديدة مهامها بعد قيام الوزراء بحلف اليمين، وتتضمن اتفاقية سلام دارفور التي تم دمجها في الدستور الانتقالي بعد التوقيع عليها، أحكاماً تنص على المشاركة في السلطة وعلى إشراك أهالي دارفور في

تولى أعضاء حكومة الوحدة الوطنية مناصبهم عام 2005، وفي شهر أكتوبر/تشرين الأول من ذات العام، بادر سالفاً كبير ميارديت، أول نائب رئيس للبلاد ورئيس حكومة جنوب السودان بتعيين أعضاء حكومة جنوب السودان، وفي نفس الوقت قام كبير بتعيين حاكم لكل من محافظات جنوب السودان العشرة، وقامت كل محافظة جنوبية بتشكيل المجلس التشريعي الخاص بها، وكان لكل مجلس منها 48 عضو موزعين بالتناسب وفقاً لما نص عليه اتفاق السلام الشامل: 70 في المائة للحركة الشعبية لتحرير السودان، و15 في المائة لحزب المؤتمر الوطني، و15 في المائة لقوات سياسية جنوبية أخرى. وأقر المجلس التشريعي لجنوب السودان في عام 2005 دستور انتقالي، وفي شهر ديسمبر/كانون الأول من ذات العام قام الرئيس كبير بالتصديق عليه.

وفي شهر إبريل/نيسان تم تأسيس الهيئة الإقليمية الانتقالية لدارفور التي فرض تأسيسها اتفاق سلام دارفور، وتولى كبير مساعدي رئيس الجمهورية رئاسة هذه الهيئة وكان مكلفاً بتنفيذ اتفاق سلام دارفور وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين محافظات دارفور الثلاث، ومع ذلك لم يتم تنفيذ ذلك بصورة كاملة. كما يقتضي اتفاق سلام دارفور إجراء استفتاء حول الوضع الدائم لدارفور في تاريخ لا يتجاوز شهر يوليو/تموز عام 2010، يتم من خلاله التوصل إلى قرار حول إقليم دارفور: هل سيظل الإقليم مكون من ثلاث محافظات مستقلة، أم يتم استحداث إقليم واحد وحكومة إقليمية تتولى إدارة المحافظات الثلاث؟

الانتخابات والمشاركة السياسية

كانت آخر مرة تُجرى فيها الانتخابات الرئاسية والتشريعية في السودان عام 2000، وقد شابته هذه الانتخابات تجاوزات خطيرة شملت تدخل المسؤولين في إجراءاتها وتزوير بطاقات الاقتراع، وعدم إتاحة الفرص الكافية للناخبين للتسجيل، وقصور إجراءات مراقبة الانتخابات، وقد قاطعت هذه الانتخابات جميع أحزاب المعارضة.

يسمح القانون بوجود الأحزاب السياسية، ولكنه يحظر الأحزاب المتصلة بالمعارضة المسلحة للحكومة، وكانت الحكومة ترفض السماح لتجمعات الأحزاب التي كانت تعتبر توجهاتها سياسية، وكثيراً ما كانت تعطل مثل هذه التجمعات، وكانت قوات الأمن تلقي القبض على المعارضين السياسيين وتحتجزهم، ويُقال أنها كانت تعذبهم أحياناً. وكانت قوات الأمن تدهم مكاتب الأحزاب السياسية، فقامت مثلاً يوم 11 سبتمبر/أيلول بمداومة ثلاث مكاتب للحركة الشعبية لتحرير السودان، وقامت أحزاب المعارضة خلال العام برفع صوتها للمطالبة بإشراكها في الحكومة، وسعت الحكومة للحصول على الدعم من أحزاب إضافية من أجل إضافة الصفة الشرعية لاتفاق السلام الشامل.

وكانت الحكومة تضرب بالإجراءات عرض الحائط، إذ لم تتوانى عن الاستغناء عن خدمات الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في الحكومة الذين كانت تشك في ولائهم، وكانت تسمي هذه الإجراءات "إجراءات الانفصال مراعاة للمصالح العام". وكانت السلطات ترفد المسؤولين العسكريين أو تلقي القبض عليهم إما لأنهم من دارفور أو لأنهم لا يؤيدون الحزب الحاكم بالقدر الكافي.

كان رئيس الجمهورية يعين حكام المحافظات وكبار المسؤولين في المحافظات الـ26 ضمن النظام الفدرالي في البلاد. ولم يكن هؤلاء المعينين يمثلون بالضرورة سكان المحافظات المختلفة التي كانوا يعملون فيها.

كان للمرأة حق الانتخاب، وكان عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في المجلس الوطني الذي يبلغ إجمالي عدد المقاعد فيه 450 مقعد، حوالي 70 مقعد، وكان عدد الوزيرات في البلاد على مستوى المحافظات ثلاثة وزيرات، كما كان في حكومة الوحدة الوطنية وزيرة واحدة. وافقت حكومة جنوب السودان على تخصيص 25 في المائة من جميع المناصب الحكومية للنساء، ومع ذلك لم تحقق الحكومة هذا الهدف، ويُذكر أن اتفاق سلام دارفور يتضمن أحكاماً الغرض منها تأمين تمثيل المرأة في جميع مستويات الحكومة.

الفساد الحكومي والشفافية

لا يكفل القانون فرض العقوبات الجنائية على الفساد الحكومي، وتدل المؤشرات العالمية للحكم السليم التي يصدرها البنك الدولي أن الفساد كان يشكل مشكلة حادة، إذ تضمن تقرير المحاسب العام الذي صدر خلال العام مزاعم عن اختلاس 400 مليون دولار (800 مليون جنيه سوداني) من المؤسسات الحكومية، وشكل المجلس الوطني لجنة للتحقيق في الأمر، ولكن اللجنة لم تنشر أية نتائج للتحقيق بحلول نهاية العام. إذ لا يخضع المسؤولون الحكوميون إلى قوانين تقتضي منهم الكشف عن أوضاعهم المالية.

لم تكن هناك قوانين تكفل للعموم إمكانية الاطلاع على المعلومات الحكومية، ولم تكفل الحكومة هذه إمكانية لأفراد الشعب.

القسم 4 – موقف الحكومة من إقدام هيئات دولية وهيئات غير حكومية على التحقيق في مزاعم عن انتهاكات حقوق الإنسان

كانت الحكومة تضيق الخناق على العديد من مجموعات حقوق الإنسان المحلية التي كانت تمارس نشاطها في البلاد، وخاصة تلك المجموعات التي كانت تبلغ عن حالات العنف الجنسي، وكانت الحكومة عموماً لا تتعاون مع مجموعات حقوق الإنسان الأهلية ولا تستجيب لها، وكانت منظمة مناهضة التعذيب في السودان ومنظمة التنمية في السودان من أكبر المنظمات غير الحكومية الأهلية في البلاد، وكثيراً ما كانت الحكومة توجه إلى مجموعات حقوق الإنسان تهمة نشر المعلومات الكاذبة سعياً منها لكتم أصوات هذه المجموعات، وكانت الحكومة، على سبيل المثال، تضيق الخناق على المنظمات غير الحكومية في دارفور، وكانت تعمل على ترهيب وتخويف موظفيها المحليين، كما كانت تلقي القبض على العاملين الذين يقدمون العلاج لضحايا العنف الجنسي، وكانت تحتجزهم. وكثيراً ما كانت قوات الأمن الحكومية تحتجز الموظفين العاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية استناداً إلى القانون الجنائي، وكانت توجه لهم عادة تهمة نشر المعلومات الكاذبة.

تقيد المعلومات المتاحة من منظمة الأمم المتحدة عن العاملين في مجال تقديم الخدمات الإنسانية أن عدد الذين قتلوا خلال العام كان 13 شخص، وأن 59 شخص تعرضوا للاعتداء عليهم، وأن 61 شخص تعرضوا للتوقيف والاحتجاز، وأن 147 شخص اختطفوا، وتقيد هذه المعلومات أيضاً أن قوافل المساعدات الإنسانية تعرضت إلى 77 هجوماً عليها وأن 137 سيارة من سيارات هذه القوافل قد اختطفت أو سُرقت خلال العام.

في يوم 28 مارس/آذار وقعت الحكومة ومنظمة الأمم المتحدة على بيان مشترك، توصلوا فيه لاتفاق الغرض منه تقليل العوائق البيروقراطية التي تواجهها الجهود المبذولة لتوفير المساعدات الإنسانية، وذلك عن طريق تحسين كفاءة أداء الحكومة في عمليات استخراج التأشيرات وتصاريح السفر وإجراءات التخليص الجمركي للمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية.

ومع ذلك، ورغم التوقيع على هذا البيان المشترك، ظلت المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تقديم المساعدات الإنسانية تواجه العوائق البيروقراطية التي كانت تعيقها في القيام بمهامها. إذ يتوجب على جميع المنظمات غير الحكومية التسجيل لدى المفوضية الحكومية للعبء الإنساني، وهي الهيئة المختصة بتنظيم الجهود المبذولة لتقديم المساعدات الإنسانية، وتولت هذه المفوضية الحكومية في عام 2005 مهمة تعيين الموظفين المحليين العاملين في المنظمات غير الحكومية، الأمر الذي أدى إلى تأخير كبير في تعيين الموظفين الجدد لدارفور، وأدى كذلك إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار بعض المرشحين الذين كانت المنظمات غير الحكومية قد اختارتهم. تم التوقيع خلال العام على مجموعة من الإجراءات لتوضيح الإجراءات المتخذة لإجراء

أصدرت مفوضية العون الإنساني في دارفور قراراً في شهر مارس/آذار علقت بموجبه أعمال أكثر من 50 منظمة غير حكومية محلية تعمل في مجال حقوق الإنسان.

وفي شهر أغسطس/آب قامت الحكومة بطرد مدير فرع السودان التابع للمنظمة غير الحكومية "كير"، بعد أن اتهمته بممارسة نشاط غير قانوني لم تحده.

وفي شهر مارس/آذار عام 2006 أصدرت الحكومة قانون منظمة العمل الإنساني والتطوعي، ويتطلب هذا القانون من المنظمات غير الحكومية أن تحصل على موافقة الحكومة على ممارسة نشاطها في السودان قبل أن تبادر بممارسة النشاط في أي مشروع، ويضع هذا القانون قيوداً على الأموال الأجنبية التي يجوز للمنظمات غير الحكومية العاملة في السودان قبولها. واعتقد الكثير من المنظمات غير الحكومية أن الحكومة كانت تستخدم هذا القانون الجديد لتقييد النشاط الذي تمارسه هذه المنظمات في مجال حقوق الإنسان والحد منه.

كان العاملون في المنظمات غير الحكومية والمتعاقدون مع تلك المنظمات يتعرضون للاختطاف من قبل المتمردين والعناصر المسلحة الأخرى، وخاصة في دارفور، التي شاعت فيها أحداث تعرض قوافل الخدمات الإنسانية إلى أعمال السرقة التي كان يقوم بها المتمردون وغيرهم من اللصوص المسلحين، فقد وقعت مثلاً خمس عمليات اعتداء على سيارات في جنوب دارفور كانت تنقل السلع من البرنامج الدولي للأغذية، وقد نفذ رجال مسلحون هذه الاعتداءات في الفترة ما بين 14 و 17 يوليو/تموز، وتبين تقارير المنظمة الدولية أن الاعتداءات التي تعرض لها العاملون على توفير المعونة قد ارتفعت بنسبة 150 في المائة من شهر يونيو/حزيران 2006 إلى شهر يونيو 2007، وقد أرغمت هذه الاعتداءات هؤلاء العاملين على تغيير أماكن إقامتهم وعملهم مرات عديدة.

استمرت منظمة الأمم المتحدة في التحقيق في الوضع الإنساني في دارفور، وقد زار السودان خلال العام المقرر الدولي الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وكذلك المندوب الدولي السامي المعني بحقوق الإنسان، ولكن الحكومة رفضت السماح لبعثة المجلس الدولي لحقوق الإنسان بدخول البلاد، وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة في السودان بنشر المراقبين في دارفور للتحقيق في حالة حقوق الإنسان في الإقليم ومراقبتها، وأصدر المقرر الدولي الخاص المعني بحقوق الإنسان تقريره إلى المنظمة الدولية عن الحالة في البلاد.

بادر مجلس الأمن الدولي في شهر مارس/آذار عام 2005 بإحالة موضوع دارفور إلى المدعي الرئيسي في محكمة العدل الدولية، وفي يونيو/حزيران 2005 استهل المدعي الرئيسي أعمال التحقيق في دارفور دون أن تقدم له الحكومة أي شكل من أشكال التعاون، إذ رفضت الحكومة تسليم أي من الأشخاص الذين زعم المدعي الرئيسي أنهم على صلة بالصراع إلى محكمة العدل الدولية، وفي 27 فبراير/شباط أعلن السيد/لويس مورنو أوكامبو، المدعي الرئيسي في محكمة العدل الدولية، أنه يعتبر السيد/أحمد محمد هارون وزير الدولة للشؤون الإنسانية والسيد/علي محمد عبد الرحمن، وهو قائد أحد ميليشيات الجانجاويد، مشبوهاً متهمان بارتكاب جرائم حرب، واستدعاهما للمثول أمام المحكمة، ولكن الحكومة رفضت أن تتعاون مع محكمة العدل الدولية.

وفي شهر سبتمبر/أيلول عينت الحكومة السيد/أحمد محمد هارون لتولي منصب الرئيس المشارك للجنة الوطنية للتحقيق في أعمال انتهاك حقوق الإنسان،

يعتبر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الهيئة الحكومية المركزية الكبرى لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتتكون عضوية هذا المجلس من مندوبين يعملون في مكاتب حقوق الإنسان في 22 وزارة ووكالة، وقد قدم المجلس إلى المجتمع الدولي قوائم بأسماء الأفراد المحتجزين.

يحظر القانون ممارسة التمييز ضد الأشخاص بسبب انتماءهم العرقي أو الديني أو نوع الجنس، ومع ذلك استمر التمييز ضد المرأة وضد المجموعات الدينية والأقليات الإثنية. وكانت الآليات المتاحة لمعالجة ضحايا مثل هذا التمييز غير فعالة، وعلى وجه الخصوص التمييز ضد النساء والأطفال من ضحايا العنف.

المرأة

كانت المرأة في دارفور تتعرض للإساءات والاعتصاب، وكان عدد كبير من ضحايا هذه الجرائم يمتنع عن تبليغ أسرهن أو السلطات بسبب خوفهن من العقاب الذي قد يُفرض عليهن أو قيام السلطات باعتقالهن بسبب حالة "الحمل غير المشروع". وفي عام 2005 صدر قرار أعفى ضحايا جرائم الاعتصاب من شرط قيامهن بتقديم بلاغ للشرطة عن الجريمة للحصول على الرعاية الطبية، ومع ذلك لم تمتثل بعض السلطات المحلية لما يقتضيه هذا القرار واستمرت في الامتناع عن توفير الرعاية الطبية لضحايا جريمة الاعتصاب اللاتي لم يبلغن الشرطة بالجريمة. وكان عدد كبير من مراكز الشرطة المحلية لا يعلم عن السياسة الجديدة، حسب ما ورد عن منظمة الأمم المتحدة و عدة منظمات غير حكومية دولية. وكان عدد كبير من النساء لا يتقن في الشرطة، وكان عدد البلاغات التي وردت للشرطة فعلا عن جرائم الاعتصاب عددا صغيرا.

كانت الشرطة تلقي القبض على الحوامل غير المتزوجات اللاتي يدعين أنهن تعرضن للاغتصاب، وكانت هؤلاء النساء يواجهن احتمال توجيه التهمة الزنا لهن إذا تعذر عليهن تقديم الدليل على تعرضهن لجريمة الاغتصاب.

كانت عقوبة من يدان بجريمة اغتصاب امرأة تتراوح بين الجلد بالسوط 100 مرة و 10 سنوات في السجن والإعدام، هذا، ولا يتعرض القانون لحالة اغتصاب الزوج لزوجته. كانت قرارات إدانة المتهمين بارتكاب جريمة الاغتصاب لا يُعلن عنها في غالبية الحالات، ومع ذلك يعتقد المراقبون أن الأحكام كانت في كثير من الحالات أقل من الحد الأقصى للعقوبة.

لا توجد قوانين تحظر العنف الأسري بالتحديد، وكان العنف شائعاً، بما في ذلك العنف الذي يمارسه الرجال ضد زوجاتهم، رغم عدم وجود إحصائيات يجوز الاعتماد عليها عن مدى انتشار هذه الممارسات. كانت النساء اللاتي يقمن بتبليغ السلطات عن أعمال العنف التي تعرضن لها يتهمن بالكذب أو بنشر معلومات كاذبة، وكانت السلطات توجه مثل هذه التهم للنساء، أو كانت تتحرق بهن أو تحتجزهن، الأمر الذي أدى إلى تردد العديد من النساء في رفع البلاغات الرسمية، ومع ذلك كانت أعمال العنف التي تتعرض لها النساء تشكل سببا يبرر طلب المرأة الطلاق من زوجها. كانت الشرطة عادة لا تتدخل في حالات النزاع الأسري، وفي عام 2005 بدأت الحكومة تنفيذ خطة عمل للوقوف في وجه أعمال العنف ضد النساء، وتضمن برنامج خطة عمل الحكومة لوحات للتوعية تُعلق على الجدران، وحملة إعلامية تدعو إلى رفض ونيل أعمال العنف ضد النساء، وقامت الحكومة برفع أعداد النساء العاملات في جهاز الشرطة وتوسعت في تدريب ضباط الشرطة في دارفور. كانت نساء الجنوب التي تم تهجيرهن بسبب الصراع بين الشمال والجنوب معرضات للتحرش الجنسي بهن والاعتصاب وأعمال الإساءة الجنسية، وعلى وجه الخصوص أثناء العمليات غير الرسمية لإعادتهن إلى أماكن إقامتهن الأصلية. (يرجى مراجعة القسم 1- ز).

كانت ممارسة البغاء عمل غير قانوني ولكنه كان منتشرأ في جميع أنحاء البلاد.

لا يحظر أي قانون التحرش الجنسي على وجه التحديد، ومع ذلك يحظر القانون السلوك الفاضح أو غير المحتشم، وهو السلوك الذي ينطوي على أي عمل مناف لأخلاق أي شخص آخر أو يخل بأدابه. وتكون عقوبة ارتكاب عمل فاضح السجن لفترة زمنية قد تصل إلى عام واحد والجلد بالسوط 40 مرة، ويُقال أن أعمال التحرش الجنسي كانت تحدث رغم عدم وجود إحصائيات يجوز الاعتماد عليها لإثبات ذلك، كما وردت تقارير متكررة عن أعمال التحرش الجنسي التي كان رجال الشرطة في دارفور وفي أماكن أخرى يمارسونها.

كان القانون في بعض جوانبه يميز ضد النساء، إذ كانت الممارسات القانونية التقليدية تميز ضد النساء، وكانت بعض أحكام الشريعة، وفقاً لتفسير وتطبيق الحكومة لها، تميز ضد النساء كذلك. كان للمرأة المسلمة، وفقاً للقانون الإسلامي، حق الاحتفاظ بممتلكاتها والتصرف فيها دون تدخل أي طرف آخر، كما كان للمرأة حق أن تراث من أبيها، ومع ذلك كانت الأرملة تراث عن زوجها ما يبلغ قيمته ثمن قيمة ممتلكاته، ويتم توزيع الباقي على النحو التالي: الثلثين للأبناء من الذكور وثلث واحد للأبناء من الإناث. وكان اللجوء للمحاكم لطلب الطلاق أسهل كثيراً بالنسبة للرجال عن النساء.

يقتضي القانون الإسلامي من المرأة غير المسلمة التي تتزوج مسلماً أن تعتنق الإسلام، ويجوز للمسلم أن يتزوج امرأة مسيحية أو يهودية ويُعتبر الأبناء مسلمين، ولكن المرأة المسلمة لا تستطيع أن تتزوج رجلاً غير مسلم زواجا شرعياً إلا إذا أسلم الرجل واعتنق الإسلام، ولكن هذا الحظر كان لا يُراعى أو يُطبق في مناطق من الجنوب أو في أوساط أهل النوبة (وغالبيتهم من المسلمين).

لا تستطيع المرأة مغادرة البلاد دون الحصول على إذن من زوجها أو ولي أمرها الذكر، ومع ذلك كان هذا الحظر لا يُطبق بصرامة على أعضاء حزب المؤتمر الوطني، وكان على الأطفال الفاصرين الحصول على إذن من والدهم أو من عمهم للحصول على تأشيرة تسمح لهم بمغادرة البلاد، ولا تستطيع المرأة أن تقدم طلباً نيابة عن أبنائها تطلب فيه من السلطات المعنية إصدار تأشيرة لأبنائها تسمح لهم بمغادرة البلاد.

كانت المرأة عموماً لا تواجه تمييزاً ضدها في مساعيها للحصول على وظيفة، ومع ذلك كان لا يُسمح للمرأة بالعمل بعد الساعة العاشرة مساءً، الأمر الذي يؤدي نظرياً إلى تقييد وتحديد فرص العمل المتاحة للنساء. ومع ذلك كان عدد النساء المتواجدات في مواقع العمل بعد الساعة العاشرة مساءً كبيراً، بما في ذلك نساء في مناصب رسمية مثل المحافظة على الأمن في المطارات. تم قبول المرأة لممارسة الأعمال المهنية، إذ تجاوزت نسبة النساء اللاتي يعملن أساتذة في جامعة الخرطوم 50 في المائة.

قررت كيانات حكومية مختلفة ضرورة التزام النساء بالمعايير الإسلامية للاحتشام، ومن ضمنها تغطية الرأس والشعر، ومع ذلك كان من النادر أن يقوم جهاز الشرطة بتطبيق ما يقتضيه هذا القرار، وكثيراً ما كانت المرأة تظهر في الأماكن العامة عارية الرأس وترتدي سروالاً.

كان عدد من المجموعات النسائية يمارس نشاطه، وكان هذا النشاط يركز على مجموعة عريضة من المسائل الاجتماعية والاقتصادية.

الأطفال

كانت الحكومة ملتزمة لحد ما بحقوق الأطفال ورفاهيتهم، ولكن الاختلاف والتفاوت في درجة هذا الالتزام كانا كبيران بين مختلف المناطق، كان التعليم إلزامي حتى السنة الثامنة من التعليم، ومع ذلك بينت تقارير منظمة اليونيسيف أن عدد الأطفال المنتظمين في المدارس الابتدائية لم يتجاوز نصف إجمالي عدد الأطفال الذين يحق لهم الانتظام في التعليم في تلك المدارس. ويكفل القانون التعليم الأساسي دون مقابل حتى السنة الثامنة، ومع ذلك ظلت المدارس ترفض التلاميذ بسبب عدم سداد مصاريف المدرسة، وذلك رغم القرار الحكومي الصادر عام 2005 الذي يحظر هذه الممارسات، وكانت المدارس ترفض على جميع التلاميذ تقريباً أن يدفعوا رسوم "دعم المدرسة" أو "تبرع للمجتمع". كانت هناك اختلافات تربوية كبيرة بين المحافظات وأحياناً بين الفتيات والصبيان، وعلى وجه الخصوص في الأقاليم الشرقية والغربية، وقد بلغ عدد الملتحقين بالمدارس في محافظة الخرطوم 78 في المائة، بينما لم تتجاوز نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في الجزء الشرقي من البلاد 30 بالمائة. كان التعليم متاحاً للصبيان والفتيات بشكل متساو عموماً في الشمال (50 في المائة للصبيان و47 في المائة للفتيات)، ولكن الزواج المبكر كان يؤثر على فرص الفتيات للتعليم أكثر مما كان يؤثر على الفرص المتاحة للصبيان، كما أن الكثير من العائلات محدودة الدخل كانت تختار إرسال أبنائها الذكور للتعليم في المدارس بدلاً من إرسال أبنائها من الإناث. أما المناطق الحضرية في الجنوب فكانت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس فيها أقل من 27 في المائة، وكانت هناك فجوة كبيرة بين أعداد الصبيان والبنات في تلك المدارس، وكانت نسبة التلميذات في تلك المدارس تلميذة واحدة لكل ثلاث تلاميذ.

ارتفعت أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس خلال العام رغم استمرار انخفاض أعداد التلاميذ المنتمين للعائلات النازحة داخلياً وأعداد التلاميذ المنتمين لمجتمعات البدو الرحل. بلغ عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس في الخرطوم نصف عدد الأطفال تقريباً المنتمين إلى أسر النازحين داخلياً. وتفيد الدراسة التي تمت على الأوضاع الصحية للأسرة السودانية أن عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية في دارفور بلغ 750 ألف طفل من أصل مليون و750 ألف طفل في الإقليم بلغوا السن الذي يسمح لهم الالتحاق بهذه المدارس.

كانت الرعاية الصحية متاحة بصورة متساوية للصبيان والفتيات.

كان عدد كبير من الأطفال يتعرض لإساءة المعاملة، وكانت هذه الإساءات تشمل الاختطاف والاستعباد والتجنيد القسري.

وظلت عمليات بتر الأعضاء التناسلية للإناث منتشرة، وعلى وجه الخصوص في الشمال، وكان انتشار هذه العمليات يقل في عدد متزايد من المدن، كما أن الأسر المتعلمة تخلت عن هذه الممارسات. ولجأت بعض الأسر إلى حل وسط بديل، فكانت الفتيات في تلك الأسر يتعرضن لعملية ختان، وهي عملية قسوتها أقل من قسوة عمليات بتر الأعضاء التناسلية للإناث. كان القانون الصحي يحظر على الأطباء والدايات (المولدات) إجراء عمليات ختان الإناث، وهي أكثر أشكال هذا النوع من العمليات شيوعاً، ومع ذلك لا يحظر القانون أي شكل من أشكال العمليات التي يتم فيها بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وكانت الحكومة تقوم بحملات نشطة ضد هذه العمليات، وسعت عدة منظمات غير حكومية من أجل القضاء تماماً على هذه الممارسات.

يحدد القانون السن المشروع للزواج، وهو 10 سنوات للفتيات و15 سنة أو سن البلوغ للصبيان، ولم تكن هناك إحصائيات يجوز الاعتماد عليها تبين مدى انتشار حالات زواج الأطفال.

ظل استخدام الأطفال في الدعارة مشكلة طوال العام، كما كان الاتجار بالأطفال وإساءة معاملتهم جنسياً يمثلان كذلك مشاكل طوال العام، وعلى وجه الخصوص في الجنوب. كان الأطفال يمارسون الدعارة للبقاء على قيد الحياة، وكانوا يمارسونها عادة دون تدخل أي طرف ثالث.

كانت الميليشيات المتحالفة مع الحكومة وقوات المتمردين تجند الشباب والفتيان في الميليشيات المتحالفة مع الحكومة في دارفور.

ظلت عمالة الأطفال مشكلة، وبصفة رئيسية في القطاع غير الرسمي، وفي الجنوب، كثيراً ما كان الأطفال، وخاصة الفتيات، يعملون في الحقول.

كانت الحكومة تدير "معسكرات الإصلاح" للأطفال المشردين، وكانت الشرطة عادة ترسل الأطفال المشردين الذين ارتكبوا جرائم إلى هذه المعسكرات التي كانت تحتجزهم لفترات زمنية غير محددة. وكانت الرعاية الصحية والتعليم في هذه المعسكرات سيئة وغير كافية، وكانت الأوضاع المعيشية الأساسية بدائية. وكان على جميع الأطفال المتواجدين في هذه المعسكرات، بما في ذلك غير المسلمين منهم، أن يدرسوا القرآن، كما كان الأطفال غير المسلمين يتعرضون للضغط عليهم للتحويل إلى الإسلام. وكثيراً ما كانت مجموعات المتمردين تقوم بتجنيد الذكور المراهقين المتواجدين في معسكرات النازحين داخلياً في دارفور، والمراهقين المتواجدين في معسكرات اللاجئين في الجزء الشرقي من تشاد، وكان المجنود من المراهقين يواجهون صعاباً جمة وإساءات في تأديتهم للخدمة العسكرية، وكانوا عادة يكلفون بمهام يقومون بها على الجبهة. ووردت تقارير عن محاولات لمنع الأطفال المختطفين والمشردين والنازحين من تبادل الحديث بأي لغة غير اللغة العربية وممارسة أي دين غير الدين الإسلامي.

الاتجار بالأشخاص

يحظر القانون العبودية والعمل القسري، ومع ذلك لا يتعرض القانون بالتحديد إلى أعمال الاتجار بالأشخاص، وقد وردت تقارير عن أشخاص في البلاد ومن خارج البلاد تعرضوا للاتجار بهم. كما وردت بعض التقارير عن استمرار أعمال اختطاف النساء والأطفال في الجنوب نتيجة الاشتباكات بين القبائل.

لم ترد عن أي مصدر ملم بالأمر أي أرقام تقديرية عن مدى انتشار أعمال الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك ما يتم منها لأغراض الاشتراك في سباق الهجن، والخدمة في المنازل والاستغلال الجنسي أو أي نوع آخر من أنواع العمل القسري. ووردت تقارير تتسم بالمصادقية مفادها أن قادة القبائل المتصلين بالحكومة كانوا ينقلون الأطفال إلى الخليج العربي لاستخدامهم هناك في سباق الهجن أو كعمال. وفي شهر إبريل/نيسان وقعت حكومة السودان وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاق ثنائي تم بموجبه تأسيس منشأة للمطالبة بتعويض الأطفال عن إصاباتهم التي تعرضوا لها أثناء مشاركتهم سابقاً في سباق الهجن. وقدرت منظمة اليونيسيف والمجلس الوطني الحكومي لرفاهية الأطفال أن عدد الأطفال الذين تم ترحيلهم من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى السودان بلغ 219 طفلاً.

ووردت تقارير تتسم بالمصادقية عن استمرار قيام القبائل في الجنوب باختطاف النساء والأطفال، وكثيرا ما كان الضحايا يصبحون جزءا من الأسرة القبلية الجديدة، إذ كانت غالبية النساء المختطفات يتزوجن رجلا من القبيلة الجديدة، ومع ذلك كانت القبيلة الجديدة تستخدم بعض المختطفين لتأدية العمل أو للأغراض الجنسية. واعترفت الحكومة بأن أعمال الاختطاف وقعت وأن المختطفين كانوا أحيانا يرغمون على العمل في المنازل أو يستغلون في النشاط الجنسي. وقامت اللجنة الحكومية للقضاء على اختطاف النساء والأطفال ولجانها القبلية المشتركة البالغ عددها 22 لجنة بالتحقيق في حالات الاختطاف، ولكنها لم تتعاقد مع أي جهة لنقل المختطفين أو إعادتهم إلى ذويهم منذ أوائل عام 2006 بسبب عدم توفر الأموال.

اختطف جيش الرب للمقاومة أكثر من 20 ألف طفل من أوغندا خلال العشرين عام الماضية، ثم نقل جيش الرب للمقاومة هؤلاء الأطفال المختطفين إلى الجزء الشمالي من أوغندا حيث تم استعبادهم وإرغامهم على تقديم الخدمات الجنسية أو حمل الأمتعة أو الانتظام في صفوف الجنود، وقد قُتل عدد كبير من هؤلاء الأطفال الضحايا. كما اختطف جيش الرب للمقاومة المواطنين أثناء الغارات التي شنتها عناصر هذا الجيش على المدن في جنوب السودان، وسمحت الحكومة لجيش أوغندا بدخول جنوب السودان لمطاردة جيش الرب للمقاومة، وقد أدت العمليات العسكرية التي قامت بها القوات العسكرية الأوغندية إلى تخفيض عدد عناصر جيش الرب للمقاومة بشكل كبير، ومع ذلك استمر جيش الرب للمقاومة في تنفيذ العمليات في الجنوب واحتجاز المختطفين من الأطفال، رغم توقيعه في شهر أغسطس/آب عام 2006 على اتفاق للتوقف عن القيام بعمليات عدائية، وقد أدت مثل هذه الهجمات التي قام بها جيش الرب للمقاومة إلى تقييد نشاط تقديم الخدمات الإنسانية.

تحظر أحكام الشريعة وقانون الطوارئ جميع أشكال الاستغلال الجنسي، وكانت عقوبة المدان بارتكاب أعمال الاستغلال الجنسي غرامة مالية والحبس في السجن. ومع ذلك لم تستخدم أي من أحكام هذين القانونين لملاحقة أي شخص في ساحة القضاء.

نظمت الحكومة حملات على المستوى المحلي والإقليمي والقومي لتوعية واثقاف الشعب بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص.

المعوقون

لا يحظر القانون بالتحديد ممارسة التمييز ضد المعوقين، ولكنه ينص على "أن الدولة تضمن لذوي الاحتياجات الخاصة الحصول على كافة الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور"، كما يضمن الدستور لذوي الحاجات الخاصة "إمكانية الحصول على التعليم المناسب والوظيفة المناسبة والمشاركة كذلك بشكل كامل في المجتمع." لم تمارس الحكومة التمييز ضد المعوقين، ولكنها لم تبادر بإصدار أي تشريع خاص بهم، مثل إلزام المباني العامة ووسائل المواصلات بتوفير سبل تسهيل وصول المعوقين إليها. وقد أفادت مصادر تتسم بالمصادقية أن السجناء الذين يعانون من معوقات عقلية، كانوا يقيدون بالسلاسل 24 ساعة كل يوم.

الأقليات القومية / والإثنية / والعرقية:

يتكون شعب السودان من خليط متنوع من المجموعات الإثنية المنتمية إلى أكثر من 500 قبيلة عربية وإفريقية تتعامل فيما بينها بالعديد من اللغات واللهجات. يسيطر مسلمو الشمال تقليدياً على الحكومة ويبلغ عددهم حوالي 16 مليون شخص، أما المجموعات الإثنية الجنوبية التي كانت تخوض الحرب الأهلية (وغالبية عناصرها من أتباع الأديان الأهلية أو من المسيحيين) فكان عددهم حوالي 6 مليون شخص. وكان القتال في دارفور يدور بين المسلمين الذين يعتبرون أنفسهم عرب والمسلمين الذين لا يعتبرون أنفسهم عرب.

استمرت الحكومة والأغلبية المسلمة في البلاد في ممارسة التمييز ضد الأقليات الإثنية في جميع جوانب المجتمع تقريبا في الشمال، وكان المواطنون الذين لا يجيدون اللغة العربية والمقيمون في المناطق التي يتم التعامل بها باللغة العربية يتعرضون إلى التمييز ضدهم في التعليم والتوظيف وفي مجالات أخرى، كما وردت تقارير عن تعرض العرب والمسلمين إلى التمييز ضدهم من قبل أفراد في الجنوب الذي يسيطر عليه المسيحيون.

أفادت التقارير الواردة من حين لآخر عن قيام القبائل في الجنوب باختطاف النساء والأطفال من القبائل الأخرى، وكان ذلك يحدث بصورة رئيسية في الجزء الشرقي من أعالي النيل، وكانت عمليات الاختطاف هذه جزءا من القتال التقليدي بين القبائل

أدى القتال بين المجموعات الإثنية، مثل القتال الذي دار بين قبيلتي الدينكا ونوير أو بين عشائر قبيلة نوير، إلى مقتل عدة مئات من الأشخاص خلال العام.

أعمال إساءة وتمييز أخرى مارسها المجتمع

تعتبر المثلية الجنسية جريمة، ومع ذلك لم يلاحق أي شخص في ساحات القضاء بناء على توجيه تهمة المثلية الجنسية إليه، وكان المجتمع يميز ضد المثليين جنسياً، أما الجهات الرسمية فلم تمارس مثل هذا التمييز.

التحريض على أعمال التمييز

كانت الحكومة والمليشيات التي تدعمها الحكومة تعمل بنشاط من أجل نشر الكراهية والتمييز، وكانت تستخدم أساليب الدعاية لتحريض القبائل على أعمال العنف، وذكرت مصادر تتسم بالمصداقية أن الحكومة كانت تدعم قبيلة واحدة وتفضلها على غيرها، وكانت توفر كذلك الأسلحة للمليشيات التابعة للقبيلة لاستخدامها ضد القبائل الأخرى.

القسم 6 حقوق العمال

أ - حق تأسيس الجمعيات والانتساب إليها

يكفل القانون حق تأسيس الجمعيات والانتساب إليها وذلك للأغراض الاقتصادية وأغراض النقابات المهنية، ومع ذلك كانت الحكومة تمنع المواطنين من ممارسة هذا الحق على أرض الواقع، إذ أسس قانون النقابات المهنية إطاراً في الحكومة احتكرت الحكومة من خلاله العمل النقابي، وكانت النقابة الوحيدة التي تستطيع ممارسة نشاطها بصورة مشروعة نقابة تسيطر عليها الحكومة، هي اتحاد نقابات عمال السودان، وكان هذا الاتحاد يتكون من 25 نقابة للعمال على مستوى المحافظات و22 نقابة صناعية، وحظرت الحكومة جميع النقابات الأخرى. وقد ذكرت منظمة العمل الدولية مراراً أن احتكار نشاط النقابات العمالية يخالف مبادئ حرية تأسيس الجمعيات والانتساب إليها ويعارضه، وقد ظلت الكنفدرالية الدولية لاتحادات النقابات العمالية الحرة على موقفها من الاعتراف باتحاد نقابات العمال السوداني "المشروع"، وهو المركز الوطني للنقابات العمالية الذي كان يمارس نشاطه قبل فرض الحظر عليه الذي أدى به لممارسة نشاطه في المنفى.

لا يحظر القانون التمييز الذي يمارسه أرباب العمل ضد العمال المنتسبين للنقابات.

ب - حق التنظيم والمساومة الجماعية

يمنع القانون النقابات العمالية من أن تتحكم في شؤونها وأن تمارس حقها في تنظيم أعضاء النقابة أو إجراء المساومة الجماعية، ويحدد القانون أهداف النقابات العمالية وشروط تولي المناصب فيها ومجال النشاط الذي تمارسه، كما يحدد هيكلها التنظيمية والاتحادات التي تشكلها مع نقابات أخرى، وكان المحاسب والمدقق العام الحكومي يتولى الإشراف على أموال النقابة لأنها كانت تُعتبر أموال عامة.

كان للجان تنظيم العمال حق ممارسة العمل التنظيمي في صفوف العمال وكان لها حق المساومة الجماعية، ولكن الحكومة كانت تسيطر على عملية تحديد الأجور وأوضاع العمل من خلال السيطرة التي كانت تمارسها على اللجان التوجيهية، فكانت الأجور تُحدد من قبل لجنة ثلاثية تتكون من مندوبي الحكومة ومندوبي اتحاد نقابات عمال السودان الذي تسيطر عليه الحكومة ومندوبي قطاع رجال الأعمال. تقلصت كثيراً قيمة الحقوق الوارد ذكرها رسمياً نتيجة عدم وجود تشريعات تتناول شؤون العمال وتسمح لهم بعقد الاجتماعات النقابية ورفع الشكاوى والتظلمات وممارسة النشاط النقابي الآخر، وكان مسؤولو النقابات

كانت المحاكم العمالية المتخصصة تنظر في الخلافات العمالية العادية، ولكن وزارة العمل كانت تتمتع بسلطة إحالة أي نزاع أو خلاف إلى التحكيم الإجباري.

يُعتبر الإضراب عن العمل عملاً غير مشروع ما لم تكون الحكومة قد وافقت عليه، وهو الأمر الذي لم يحدث أبداً، وفي غالبية الحالات كان العاملون الذين يحاولون الإضراب عن العمل يعرضون أنفسهم للفصل من العمل، ومع ذلك أُضرب العاملون خلال العام ولم يتم فصلهم من وظائفهم.

يوجد بالبلاد منطقة واحدة في بورسودان لمعالجة الصادات، وهي معفاة من قوانين العمل العادية.

ج. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، بما فيه عمل الأطفال، ولم تكن هناك تقارير تفيد عن استمرار حدوث مثل هذه الممارسات.

ظلت الحكومة تنفي وجود العبودية في السودان أو ممارسة العمل الإجباري فيه، ولكن اللجنة الحكومية للقضاء على أعمال اختطاف النساء والأطفال اعترفت بوقوع حوادث اختطاف.

واستمرت الفرق الحكومية وفرق المتمردين في تجنيد الرجال والصبيان وضمهم إلى القوات المقاتلة.

وشاهدت البلاد استمرار أحداث الاختطاف وأعمال العمل الإجباري وكذلك استعباد النساء لأغراض النشاط الجنسي.

د - حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن الاستخدام

كان الدستور الإنتقالي يلزم الحكومة بحماية الأطفال من الاستغلال، ومع ذلك لم توفر الحكومة هذه الحماية بصورة فعالة، وكانت عمالة الأطفال تشكل مشكلة خطيرة. كان الحد الأدنى القانوني لسن الاستخدام هو 18 عام، ومع ذلك لم يُطبق القانون على أرض الواقع. وكان الأطفال الصغار يعملون في عدد من المصانع، وأدت حالة الفقر المدقع إلى انتشار عمالة الأطفال في النشاط الاقتصادي غير الرسمي وفي العمل الزراعي في المناطق الريفية. وكان الأطفال يمارسون أعمال تلميع الأحذية وغسيل السيارات، وكانوا يبيعون مختلف السلع في الشوارع، وكانوا يمارسون التسول ورعاية المواشي وأعمال البناء والتشييد، وكانوا يقومون بأعمال يدوية أخرى.

وردت تقارير عن قيام الحكومة والميليشيات المتحالفة مع الحكومة بتجنيد الأطفال وقبولهم في تنظيمات القوات واعتبارهم جنوداً فيها. واستمرت أعمال الاتجار بالأطفال وكانت دعارة الأطفال منتشرة.

كانت عمالة الأطفال ظاهرة قائمة في الجنوب، وعلى وجه الخصوص في القطاعات الزراعية، إذ كان الأطفال يُستخدمون للعمل في الحقول ولجمع المحاصيل، كما كانوا يُستخدمون لبيع السلع في الشوارع. وقد تفاقمت ظاهرة عمالة الأطفال في المناطق الزراعية في الجنوب نتيجة عدم وجود المدارس في تلك المناطق وبسبب الفقر المدقع وعدم وجود حد أدنى قانون فعال لسن التوظيف.

تتولى وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل مسؤولية تطبيق قوانين عمالة الأطفال، ومع ذلك كان تطبيق هذه القوانين غير مجد.

هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور في الشهر 62 دولار أمريكي (124 جنيه سوداني)، وهو مبلغ لا يكفي لتوفير مستوى كريم من الحياة لعامل واحد يعول أسرته. كانت وزارة العمل تتولى مسؤولية امتثال أرباب العمل بتطبيق الحد الأدنى للأجور من خلال مكاتبها الفرعية في غالبية المدن الكبرى في البلاد، وكان غالبية أرباب العمل يطبقون الحد الأدنى للأجور ويراعونه، وكان باستطاعة العاملين الذين رُفِضَ طلبهم الحصول على هذا الحد الأدنى للأجور رفع شكاوهم إلى المكتب الفرعي المحلي لوزارة العمل، وكان على هذا المكتب أن يقوم بالتحقيق في الشكوى وأن يتخذ الإجراء المناسب بشأنها، وقد وردت تقارير تشير إلى أن بعض العاملين وخاصة العاملين في مصلحة البريد والعاملين في مجال الخدمات الصحية لم يتلقوا أجورهم العادية. وكثيراً ما كان العاملون في الخدمة المدنية، بما في ذلك المدرسون، يؤديون أعمالهم لفترات زمنية طويلة دون أن يتسلموا أجورهم، وذلك بسبب انعدام القدرة وبسبب الصعوبات التي كان المسؤولون يواجهونها في تأسيس حكومة جديدة في الجنوب. وكانت المبالغ المالية التي يتلقاها عدد كبير من المدرسين هي الرسوم المدرسية غير الرسمية التي كان يدفعها أولياء أمور التلاميذ.

كان العمال الأجانب المتواجدين في البلاد بصورة مشروعة يتمتعون بذات الحقوق المكفولة للعمال السودانيين، وكان النازحون داخليا في الجنوب يشغلون عموماً المهن التي يتلقى أصحابها أدنى الأجور، وكانوا يتعرضون للاستغلال الاقتصادي في الصناعات والأنشطة الريفية والمدنية.

يحدد القانون ساعات العمل في الأسبوع بـ 48 ساعة في ستة أيام، على أن يكون يوم الجمعة هو يوم الراحة، وكان هذا القانون يُراعى عموماً. وكان يتعين ألا تتجاوز ساعات العمل الإضافية في الأسبوع 12 ساعة أو 4 ساعات عمل إضافي في اليوم الواحد. ولم يحظر القانون تشغيل العمال ساعات عمل إضافية تتجاوز ما حدده القانون.

يحدد القانون معايير الصحة والسلامة التي يتعين الالتزام بها، ومع ذلك كانت أوضاع العمل سيئة عموماً، وكانت وزارة العمل لا تقوم إلا بالحد الأدنى من مهامها المتصلة بضمان الامتثال لهذه المعايير وتطبيقها. ولا يعترف القانون بحق العمال في الابتعاد عن أوضاع العمل الخطيرة دون أن يعرضوا أنفسهم للفصل من العمل.